اتحاد الغرف العربية
Union of Arab Chambers

العمران العربي

AL-OMRAN AL-ARABI
اقتصادية شهرية عربية متخصصة

العدد 237 - كانون الثاني - شباط (يناير - فبراير) 2021
Issue No. 237 January - February 2021

- ماذا يريد العرب من الشراكة مع أوروبا؟!
- الأخطار المالية قيد السيطرة والأعين نحو خطر التصحيح السوقي
- تحسين بيئة الاعمال في العالم العربي لريادة الاعمال والابتكار
- دعم السياسات ونشر اللقاحات يعززان النشاط الاقتصادي العالمي

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات

النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

عجلان بن عبد العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية

هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

محمد ابو الهدى اللحام
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

أحمد باب ولد أعلي
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

"اقتصاد الفضاء".. استثمار مجد للبلدان العربية

قبل الغوص في تفاصيل هذا المقال الذي يتناول موضوع "اقتصاد الفضاء"، أرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأصحاب السمو الشيوخ أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، بمناسبة النجاح التاريخي لـ "مسبار الأمل"، بدخوله مداره حول كوكب المريخ في التوقيت المحدد له، بعد رحلة قطع خلالها مسافة تجاوزت 490 مليون كيلومتر في الفضاء.

هذا النجاح الاماراتي والعربي في الوصول الى الفضاء، يترافق مع انتعاشة قوية يعيشها ما يعرف بـ"اقتصاد الفضاء" في العالم، متحديا كافة التداعيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي. حيث تشهد اليوم استثمارات الفضاء زخما حاليا في الوطن العربي، بقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي حققت إنجازا عالميا ببلوغ مسبار الأمل مدار كوكب المريخ بسلام، معلنا بداية عصر استكشاف دولة الإمارات للكوكب الأحمر والتعرف على جيران الأرض.

ويعد قطاع الفضاء الإماراتي الأكبر على مستوى المنطقة، من حيث الاستثمارات وحجم المشاريع، فضلاً عن عدد الشركات، التي تشتغل بالقطاع، ليصل حجم استثمارات الدولة فيه إلى أكثر من 22 مليار درهم.

كما تخطط السعودية لدعم برنامجها الفضائى بثمانية مليارات ريال (2.1 مليار دولار) بحلول عام 2030 فى إطار خطة التنويع الاقتصادى التى تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبى وخلق آلاف من فرص العمل للشبان فى المملكة.

في المحصلة، تنظر المؤسسات البحثية الحكومية والشركات العالمية الخاصة نحو الفضاء باعتباره منجم تعدين العائدات المالية مستقبلا، والدليل الذي ينبغي اتباعه لتطوير تكنولوجيا مجالات عديدة في اقتصاد اليوم.

فمثلا يقدر بنك أوف أمريكا في مذكرة بحثية حجم اقتصاد الفضاء بحوالي 424 مليار دولار حتى نهاية عام 2019، وفقا لأحدث البيانات المعلنة. ويتوقع البنك العالمي أن تنمو هذه الصناعة بقوة حتى تصل إلى 1.4 تريليون دولار بحلول عام 2030، وذلك استنادا إلى معدل نمو سنوي مركب يبلغ 10.6 في المئة، وهو متوسط النمو خلال أخر عامين.

وترشح المذكرة البحثية أن يتم توليد العائدات الأساسية من خدمات الأقمار الصناعية والصواريخ، في ظل توقعات تنامي الطلب بكثافة على إنترنت الأقمار الصناعية، وتوصيل الطرود بالصواريخ. كما أن هناك مجالات واعدة للسياحة الفضائية وتوظيف تكنولوجيا الفضاء في تطوير قطاعات الإسكان والزراعة والتعدين والمناجم.

وعلى صعيد الاستثمارات، فقد شهدت قفزات هائلة فبعد أن كانت لا تتجاوز 1.06 مليار دولار خلال الفترة من 2000 حتى 2004، فقد ناهزت 16.84 مليار دولار أمريكي منذ 2015 حتى 2019.

ويأتي هذا النمو في الاستثمار، بدعم من مشروعات واسعة لغزو الفضاء والصعود إلى كوكب المريخ، وذلك بقيادة دول كبرى تتمثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والهند، مع ظهور قوى صاعدة في عالم الفضاء مثل الإمارات.

يفتح الفضاء المجال للعديد من الأنشطة الاقتصادية، أبرزها إطلاق الأقمار الصناعية لأغراض الاتصالات والمراقبة الأرضية في ضوء الثورة غير المسبوقة بمجال الإعلام المرئي، إلى جانب الأقمار النانونية، حيث تم إطلاق ما يقرب من 100 قمر من هذا النوع خلال عام 2014. وتوضع الأقمار النانوية التي تستخدم في المراقبة الأرضية اليومية.

وتتضمن مجالات الاستثمار تكنولوجيا المعلومات والإنترنت المعتمدة على الأقمار الصناعية، فضلا عن التنقيب والتعدين في الفضاء، وسياحة الفضاء بواسطة المركبات الفضائية. وتعتبر مصادر الطاقة المتجددة مجالا نشطا للأبحاث والدراسات والتطوير داخل وكالات الفضاء.

كما تلعب تكنولوجيا الفضاء دورا في مجالات التخطيط الزراعي، وإدارة الكوارث والأزمات، ومراقبة الأرض، وحركة النقل، والتخطيط العمراني الحضري.

وتضع شركات القطاع الخاص قدمها بقوة في اقتصاد الفضاء، إذ كشف تقرير صادر عن شركة سبيس كابيتال الأمريكية أن الاستثمار الخاص في شركات الفضاء بلغ في 2020 نحو 8.9 مليار دولار.

وعلق تشاد أندرسون، الشريك الإداري للشركة، بأنه على الرغم من التوقعات بأن البنية التحتية للفضاء ستكون الأكثر تضررا من وباء كورونا، إلا أنه تبين أن عام 2020 سجل رقما قياسيًا للاستثمار.

وهناك شركات عالمية تقود هذه الاستثمارات أملا في تنظيم رحلات سياحية للفضاء والاستفادة من تقنيات الإنترنت الفضائي، بقيادة أيلون ماسك مؤسس شركتي تسلا وسبيس إكس لعلوم الفضاء والتي تستهدف توصيل الناس إلى كوكب المريخ مستقبلا، وجيف بيزوس مؤسس متجر أمازون للتسوق الإلكتروني والذي أطلق شركة بلو أوريجن للهبوط على سطح القمر.

اذا، يشكل "اقتصاد الفضاء" رافعة هامة لاقتصادات الدول، وفي ظل النجاح الباهر للإمارات في غزو الفضاء، نأمل أن تسخر باقي البلدان العربية جهودها في هذا المضمار، وهي قادرة ان تحقق ما حققته الامارات، فبنظري لا شيء مستحيل، لكن لا تنقص سوى الإرادة وهي موجودة باذن الله تعالى.

محمد ثاني مرشد الرميثي

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

الصين تقود اكبر تكتل اقتصادي في العالم

9

الأخطار المالية قيد السيطرة والأعين نحو خطر التصحيح السوقي

24

دعم السياسات ونشر اللقاحات يعززان النشاط الاقتصادي العالمي

28

ارتقاء مسار العلاقات العربية - الأوروبية عبر التحول الرقمي

37

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

شراكة اسيا الباسيفيك.. الصين تقود اكبر تكتل اقتصادي في العالم 9

اقتصاد عربي

ماذا يريد العرب من الشراكة مع أوروبا؟! 21

اقتصاد عالمي

- الأخطار المالية قيد السيطرة والأعين نحو خطر التصحيح السوقي 24
- مستجدات افاق الاقتصاد العالمي..دعم السياسات ونشر اللقاحات يعززان النشاط الاقتصادي العالمي 28

نشاط الاتحاد

ارتقاء مسار العلاقات العربية - الأوروبية عبر التحول الرقمي 37

ريادة اعمال

تحسين بيئة الاعمال في العالم العربي لريادة الاعمال والابتكار 39

العدد 237 - كانون الثاني - شباط (يناير - فبراير) 2021
Issue No. 237 January - February 2020

تحسين بيئة الاعمال في العالم العربي لريادة الاعمال والابتكار

39

A race between - vaccines and the virus as recoveries diverge

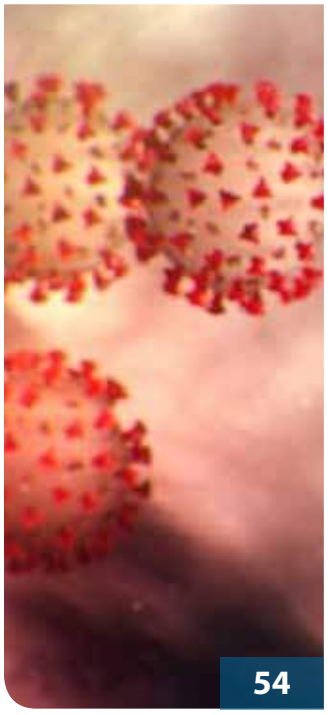

54

مؤتمرات

اجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك
على مستوى الخبراء 42

أخبار 45

WORLD ECONOMY:

■ A RACE BETWEEN VACCINES AND THE VIRUS AS RECOVERIES DIVERGE 54

JOINT CHAMBER:

■ SEMINAR BY THE ARAB- AUSTRALIAN CHAMBER ON GULF AUSTRALIAN RELATION 60

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
alomran@uac.org.lb
www.uac-org.org

طباعة: شمص للطباعة والنشر

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

spirit.

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة لآسيا - الباسيفيك 2020
أكبر تكتل اقتصادي وتجاري في العالم بقيادة الصين

مي دمشقية سرحال
مستشارة اقتصادية – دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية

شهد العالم خلال نوفمبر 2020 التوقيع على أكبر اتفاقية شراكة اقتصادية عرفها العالم بين 15 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تستهدف تقوية الروابط الاقتصادية في الإقليم، بما سيكون له انعكاسات إيجابية بارزة على اقتصادات هذه الدول، كما على الاقتصاد العالمي.

ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء هذه المنطقة الاقتصادية الشاسعة إلى تسريع تحول التجارة العالمية نحو شرق آسيا والابتعاد عن الغرب، وبدء تنشيط التجارة العالمية، التي تقلصت بسبب جائحة كورونا. ونظرا لأهمية هذه الاتفاقية وقدرتها على تعظيم دول المشاركة بها بقيادة الصين في الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية، فإنها ستساهم في إحداث تطور كبير في تجارة الدول المنضوية في هذه الاتفاقية مع الدول العربية، خصوصا وأن دول تكتل الاتفاقية مجتمعين يمثلون الشريك التجاري الأول للعالم العربي.

ويتناول هذا البحث الخلفيات التي أدت إلى توقيع هذه الاتفاقية وأبعادها المختلفة، ولا سيما وأنها تتوج الصين كمركز جديد للجاذبية للتجارة العالمية، وكذلك أبرز ما انطوت عليه أحكامها وانعكاساتها على الدول الأعضاء فيها وعلى الاقتصاد العالمي، كما سيتناول التأثيرات المحتملة للاتفاقية على الاقتصادات العربية في ظل الحجم المعتبر من التجارة المتبادلة للدول العربية مع دول تكتل الاتفاقية، إلى جانب استخلاص الدروس المستفادة منها.

أولا – الاتفاقية وأبعادها

خلال نوفمبر 2020 وقعت 15 دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (Regional Comprehensive Economic Partnership – RCEP) التي تجمع بين الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة باسم آسيان (بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام) والدول الخمس الأعضاء في اتفاقية للتجارة الحرة (الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا).

وتعد هذه الاتفاقية أكبر اتفاق للتجارة الحرة في العالم، نظرا لأنها تضم اقتصادات تشكل ثلث الاقتصاد العالمي (26 تريليون $) وثلث التجارة العالمية وثلث تعداد السكان في العالم بمجموع 2.1 مليار نسمة. وتهدف إلى ابعد من التحرير التجاري الذي يرمي إلى إلغاء التعريفات الجمركية عن العديد من السلع المتداولة، وتضع قواعد ومقاييس مشتركة لمجموع واسعة من النشاطات الاقتصادية.

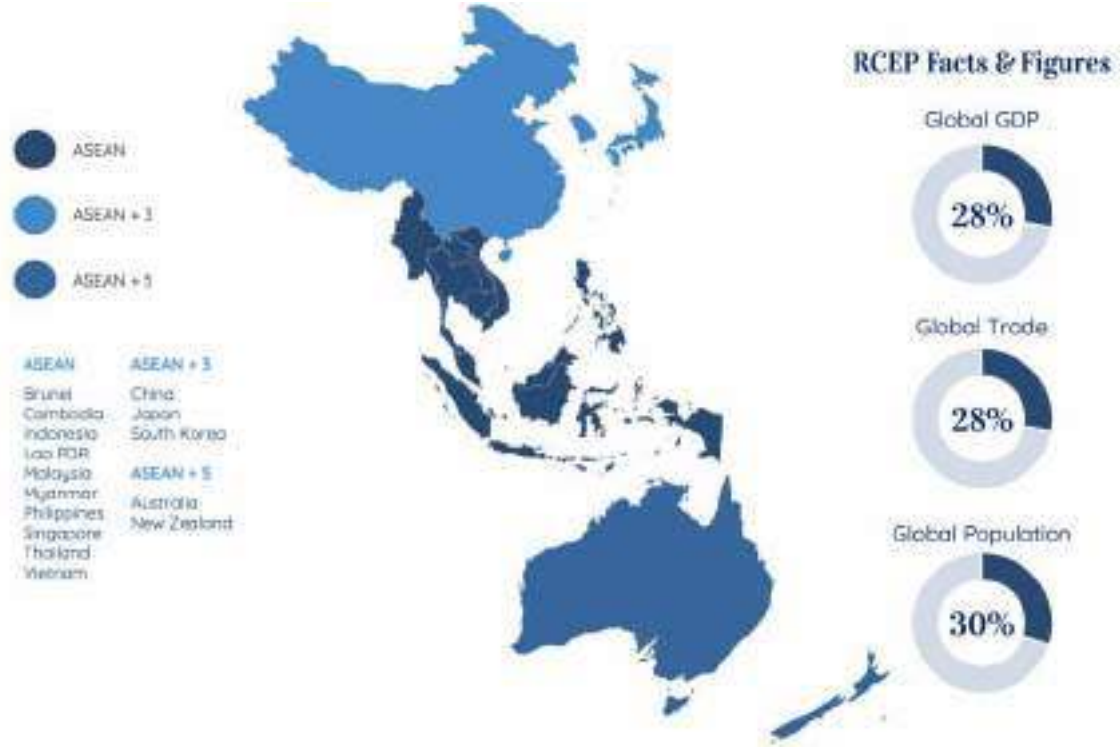

https//:www.mahanakornpartners.com/opportunities-for-investment-and-trade-under-the-rcep/

وجاءت اتفاقية «RCEP» بعد أكثر من ثمانية عشر اجتماعاً وزارياً، وثلاثين جولة من المفاوضات الصعبة على مدار ثمانية أعوام. ومن شأنها أن تعزز دور ثاني أكبر اقتصاد في العالم أي الصين في الاقتصاد العالمي في مواجهة الولايات المتحدة التي لم تشارك في الاتفاقية. وتمت مناقشة وإنهاء تفاصيل الاتفاقية عن بعد بواسطة الإنترنت في اجتماع استضافته فيتنام، حيث وقع وزراء التجارة في الدول الأعضاء الاتفاقية واحدا تلو الآخر ثم رفعها أمام الكاميرا. وستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد أن تقوم 6 دول من آسيان و3 دول غيرها بالتصديق عليها.

ويعتبر تسريع التوقيع على الاتفاق أحد تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد والتجارة في المنطقة والعالم، حيث شهدت إندونيسيا أول ركود منذ عقدين، بينما تراجع الاقتصاد الفلبيني إلى 11.5% خلال الربع الثاني من عام 2020، كما تراجعت أيضا باقي اقتصادات المنطقة، مما أدى إلى تعزيز قناعة قادة دول المنطقة

بأهمية التعاون والتحرك في إطار جماعي تعاوني وتذليل العقبات أمام حركة التجارة لتقلل تداعيات الجائحة على اقتصاداتها المحلية

وكان يمكن لهذه الاتفاقية المتعددة الأطراف الأكبر في العالم أن تكون حتى أكبر مما وصلت إليه لولا انسحاب دولة الهند منها قبل نحو عام في نوفمبر 2019 بسبب الخشية من المزاحمة في أسواقها، وبشكل رئيسي من الصين، علما أن الاتفاقية تفسح المجال للهند للانضمام لها لاحقا بعد ترتيب أوضاعها. وتمثل نجاحا بارزا للتعاون الإقليمي بين مجموعة واسعة من الدول في الوقت الذي تعاني منه جميع دول العالم من التداعيات الاقتصادية الهائلة لجائحة «كوفيد-19».

وتوقيع الاتفاقية يمثل المرة الأولى التي توافق فيها القوى المتنافسة بشرق آسيا مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية على الدخول في اتفاقية تجارة حرة مشتركة، كما أن الاتفاقية أعطت الأولوية لعقد صفقة بين دول بمراحل ومستويات مختلفة ومتفاوتة وليست متساوية من التنمية الاقتصادية، حيث تشكل مزيجا من الاقتصادات المتقدمة والنامية والفقيرة.

وتضم الاتفاقية مجموعة متنوعة من الدول، تشمل دولا غنية وفقيرة، كبيرة وصغيرة، متطورة ونامية. ومن أجل استيعاب هذا التنوع الشديد، جاءت بنودها بالنسبة لخفض التعريفات والقواعد التجارية أقل طموحا من تلك التي تتضمنها اتفاقية "Comprehensive & Progressive Agreement on Trans-Pacific Partnership, CPTPP". على أن اتفاقية "RCEP" تعتبر أكبر من أية اتفاقية أخرى متعددة الأطراف، بما فيه الاتحاد الأوروبي، واتفاقية الولايات المتحدة-المكسيك-كندا (USMCA)، واتفاقية "CPTPP".

وتبني الاتفاقية الجديدة على الاتفاقيات السابقة بين الدول الأعضاء، بما فيه اتفاقيات التجارة الحرة لآسيان+1 مع 5 شركاء إقليميين "شركاء حوار"، وتهدف إلى إقامة منطقة حرة منسقة القواعد في التجارة في غيرها من المجالات الاستثمارية بهدف تحفيز الاستثمارات الدولية على بناء قواعد لسلاسل العرض في إقليم آسيا – الباسيفيك.

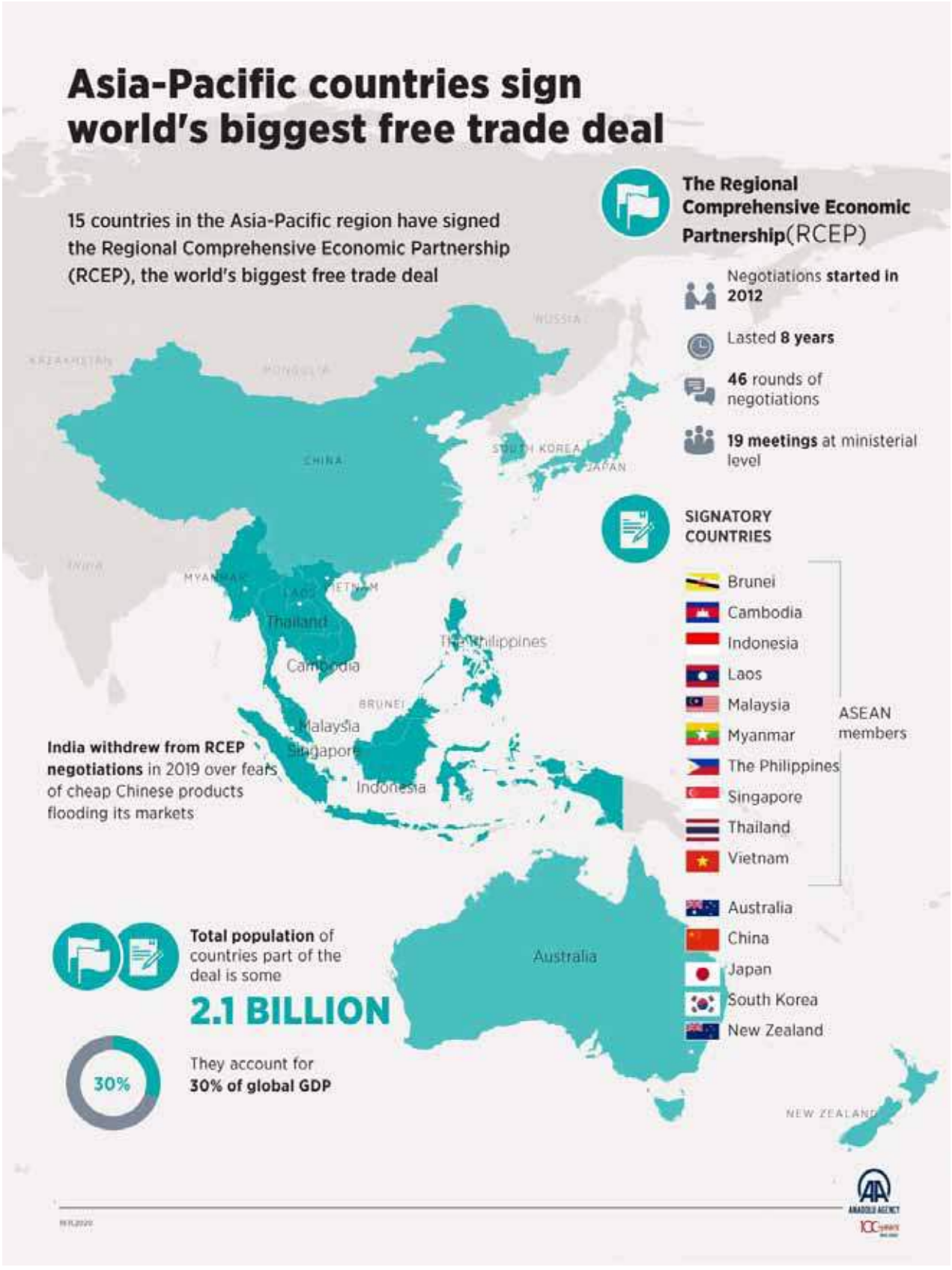
Asia-Pacific countries sign world's biggest free trade deal
15 countries in the Asia-Pacific region have signed the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP), the world's biggest free trade deal
The Regional Comprehensive Economic Partnership(RCEP)
Negotiations started in 2012
Lasted 8 years
46 rounds of negotiations
19 meetings at ministerial level
SIGNATORY COUNTRIES
Brunei
Cambodia
Indonesia
Laos
Malaysia
Myanmar
The Philippines
Singapore
Thailand
Vietnam
ASEAN members
Australia
China
Japan
South Korea
New Zealand
India withdrew from RCEP negotiations in 2019 over fears of cheap Chinese products flooding its markets
Total population of countries part of the deal is some
2.1 BILLION
30%
They account for 30% of global GDP
RUSSIA
KAZAKHSTAN
MONGOLIA
CHINA
SOUTH KOREA
JAPAN
INDIA
MYANMAR
LAOS
VIETNAM
Thailand
Cambodia
The Philippines
BRUNEI
Malaysia
Singapore
Indonesia
Australia
NEW ZEALAND
ANADOLU AGENCY

ثانيا – مضمون الاتفاقية وقواعدها

جاء توقيع اتفاقية RCEP بينما يكافح الاقتصاد العالمي، لتجاوز ما قد يكون أكبر ركود منذ الكساد الكبير خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، بسبب التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا. وتعتبر اتفاقية عصرية وشاملة للمنفعة المتبادلة، وتتضمن 20 فصلا الأحكام القانونية التي تغطي العديد من الموضوعات: من التجارة في السلع، إلى الاستثمار، إلى التجارة الإلكترونية، إلى الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية. كما تشمل كل من النفاذ للأسواق للسلع والخدمات، وقواعد المنشأ، والمقاييس، والانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين، والمنافسة. ولا تتضمن الاتفاقية ما يتصل بالدعم الصناعي، ولا الشركات المملوكة من الدولة، وحقوق العمال، والبيئة. وستؤدي إلى إزالة التعريفات الجمركية عن مجموعة أوسع من السلع المتدفقة بين الدول الأعضاء، بينما سترتفع سقوف ملكية الأسهم الأجنبية في المزيد من الصناعات الخدمية، مثل الخدمات المهنية والاتصالات. ويهدف فصل التجارة الإلكترونية إلى تعزيز حماية المستهلك حماية المستهلك وحماية المعلومات الشخصية، وكذلك تشجيع قبول التوقيعات الإلكترونية. وفي ما يلي أبرز الموضوعات والأمور التي انطوت عليها الاتفاقية.

أ. **التجارة في السلع:** بحسب وزير التجارة والصناعة في سنغافورة فإن الاتفاقية ستتيح تحرير الأسواق لتبادل السلع بما يغطي على الأقل 92% من السلع المتبادلة بين أطراف RCEP على مدى 20 عاما. ومن الملاحظ أن هذه الاتفاقية لن تتيح مساحة أوسع بكثير لدخول السلع للأسواق من حيث تخفيض وإزالة التعريفات، باعتبار أن معظم أفرقاء الاتفاقية لديهم أصلا اتفاقيات تجارة حرة سارية مع بعضهم البعض أما بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، بما فيه اتفاقيات آسيان–1 وCPTPP. فقط الصين واليابان، وكوريا واليابان، واليابان ونيوزيلندا ليس لديهم اتفاقيات تجارة حرة سارية. ومع ذلك يمكن القول إنه سيكون هناك المزيد من التسهيلات في ما يتعلق بالتعريفات مقارنة بالأوضاع التي كانت قائمة بموجب اتفاقيات التجارة الحرة. وتشمل الاتفاقية بعض الاستثناءات المهمة، مثلا لن تلغي الصين ولا كوريا الجنوبية الرسوم المفروضة على السيارات اليابانية.

ب. **قواعد المنشأ:** توفر الاتفاقية قواعد موحدة من القوانين والإجراءات بما يخفض التعقيدات وتكاليف الامتثال للشركاء التجاريين، بالإضافة إلى السماح بتراكم المنشأ لتسهيل تبادل المدخلات وتعزيز الكفاءة النوعية والكفاءة في الأسعار.

ج. **الإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة:** تنص RCEP على تسهيل الإجراءات الجمركية وتحسين التسهيلات التجارية من أجل تسريع تخليص السلع، بما فيه إصدار الإفراج السريع عن الشحنات والسلع القابلة للتلف خلال 6 ساعات من وصولها. وتتضمن ترتيبات شهادة المنشأ خيار التصريح الشخصي، كما يمكن قبول برهان المنشأ إلكترونيا.

د. **التجارة في الخدمات:** تضع RCEP قواعد لتوريد الخدمات بما في ذلك الالتزامات بتوفير الوصول إلى موردي الخدمات الأجانب (الوصول إلى السوق)، ومعاملة الموردين المحليين والأجانب على قدم المساواة (المعاملة الوطنية)، ومعاملة الموردين الأجانب على الأقل وكذلك الموردين من أي بلد آخر غير تابع لـ RCEP (معاملة الدولة الأولى بالرعاية MFN). وستكون ما لا يقل عن 65٪ من قطاعات الخدمات مفتوحة بالكامل مع زيادة حدود الأسهم الأجنبية بما في ذلك الخدمات المهنية والاتصالات والخدمات المالية والكمبيوتر والخدمات ذات الصلة والتوزيع والخدمات اللوجستية. وسيتم تقييد التحرير من جانب واحد في المستقبل لقطاعات مختارة، مما يسمح بتقليل الحواجز أمام تجارة الخدمات والاستثمار بمرور الوقت. ومع ذلك، هناك بعض التعقيد في جدولة الالتزامات المحددة للخدمات (على غرار جداول تعريفة التجارة في السلع المذكورة أعلاه) لأنه سيكون على عدد من الدول تعديل النظم التي كانت متبعة سابقا.

هـ. **الاستثمار:** تغطي أحكام الاستثمار في RCEP الحماية الأساسية للاستثمار بما في ذلك القواعد التي تتطلب دفع تعويض في حالة مصادرة الاستثمار، والمعاملة العادلة والمنصفة، والتعويض عن الخسائر الناجمة عن الصراع والحرب الأهلية، والتحويل الحر لرأس المال المرتبط بالاستثمار. وتتضمن RCEP أيضا التزامات بحظر متطلبات الأداء على المستثمرين كشرط للدخول أو التوسع أو العمل في أطراف RCEP. ومع ذلك، فإن RCEP لا ينص على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) ولكنه

يتضمن برنامج عمل مدمج، والذي سيبدأ في موعد لا يتجاوز عامين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. ويجب الانتهاء من برنامج العمل هذا في غضون السنوات الثلاث التالية للنظر في تعديل RCEP ليشمل ISDS. وأي تغيير يتطلب موافقة جميع أطراف RCEP.

و. **التجارة الإلكترونية:** تغطي RCEP الالتزامات المتعلقة بتدفقات البيانات عبر الحدود وتوفر بيئة تجارة رقمية أكثر ملاءمة. كما تحد من نطاق الحكومة لفرض قيود بما في ذلك متطلبات توطين البيانات. هناك أيضا أحكام تتعلق برقمنة الوثائق التجارية واستخدام التوقيعات الإلكترونية والتوثيق الإلكتروني لتسهيل التجارة عبر الحدود. وتوسع هذه الأحكام القواعد الحالية بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين آسيان وأستراليا ونيوزيلندا (AANZFTA) وكذلك اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية الأخرى. وسيؤدي إدراج التزامات التجارة الإلكترونية هذه إلى تحديث العلاقة التجارية بين أطراف RCEP، لا سيما الأطراف غير الأعضاء في CPTPP.

ز. **الملكية الفكرية:** سترفع RCEP معايير حماية الملكية الفكرية وإنفاذها بما في ذلك العلامات التجارية غير التقليدية مثل العلامات الصوتية ومجموعة واسعة من التصاميم الصناعية. وتلتزم أطراف RCEP التي لا تفعل ذلك بالانضمام إلى معاهدات الملكية الفكرية التي ستمكن الشركات من تقديم طلب براءة اختراع أو علامة تجارية واحدة بدلاً من الاضطرار إلى تقديم طلبات فردية في كل بلد. وتتخذ نتائج RCEP بشأن المؤشرات الجغرافية (GIs) النهج المضمون بموجب CPTPP حيث يجب على جميع الأطراف تبني أو الحفاظ على التزامات الشفافية والإجراءات القانونية الواجبة في ما يتعلق بالنظام المقدم لحماية المؤشرات الجغرافية. وهذا يشمل النظر في ما إذا كان المصطلح مصطلحا وصفيا شائع الاستخدام في تلك السوق، وتوفير إجراءات لمعارضة البيانات الجغرافية وإلغائها.

ح. **المشتريات الحكومية:** تنفرد RCEP بأنها أول اتفاقية قام عدد من الأطراف فيها بشكل فردي وكذلك آسيان ككل بتضمين قواعد بشأن المشتريات الحكومية. وتلتزم الأطراف بنشر القوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بالمشتريات الحكومية، كما تحدد أحكام التعاون آلية لتسهيل التشاور وتبادل المعلومات حول مسائل المشتريات الحكومية. وبينما تحتوي CPTPP على التزامات مشتريات حكومية أكثر طموحا، فإن RCEP تمثل المرة الأولى التي تلتزم فيها دول آسيان الرئيسية مثل إندونيسيا وتايلاند والفلبين بتحسين الشفافية والتعاون في مشتريات الحكومة المركزية.

ثالثا – الانعكاسات والثغرات

أ. الانعكاسات الاقتصادية والجيوسياسية

يمثل توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) خطوة إيجابية إلى الأمام للتجارة الحرة والتعددية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما بالنظر إلى حالة عدم اليقين والضغوط الاقتصادية الناجمة عن جائحة COVID-19 وتراجع العديد من البلدان إلى الحماية والانغلاق. ومع أن هذه الاتفاقية تعتبر أقل طموحا من CPTPP، لكنها تضع الأساس لتعاون أعمق في المستقبل، كما أنها تجمع بين البلدان التي لم تبرم بعد اتفاقيات تجارية مع بعضها البعض، مثل اليابان والصين.

وعلى الرغم من أن RCEP كانت في الأصل مبادرة تقودها آسيان، إلا أن الكثيرين يعتبرونها الآن بديلاً مدعوما من الصين لاتفاقية CPTPP والتي تستثني الصين ولكنها تشمل العديد من دول آسيا والمحيط الهادئ. وللمقارنة، فإن RCEP تعد أكبر بأربعة أضعاف من CPTPP من حيث عدد السكان، وأكبر بضعفين من حيث مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، فضلا عن كونها أكبر من الاتحاد الأوروبي قياسا بالمعيارين المذكورين.

ومن اللافت أن الولايات المتحدة غائبة بشكل ملحوظ عن كلا الاتفاقيتين، والتي بمرور الوقت من المرجح أن تعزز التكامل البيني الآسيوي حول الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق (في حالة RCEP) واليابان (في حالة CPTPP). وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تشارك أبدا في مفاوضات RCEP، فقد انسحبت من النسخة السابقة لـ CPTPP التي كانت تسمى الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) في يناير 2017. مع الانتقال الرئاسي الأمريكي الجاري الآن، لا يزال من غير المؤكد مدى سرعة تبدل السياسة الأميركية حيال إعادة التوازن في علاقاتها

الاستراتيجية الاقتصادية الدولية. على أنه من المرجح أن تقرر الشركات الأمريكية زيادة استثماراتها في مرافق الإنتاج أو نقل المزيد من عملياتها داخل بلدان CPTPP/ RCEP للاستفادة من امتيازات الاتفاقيات والمشاركة في سوق آسيا والمحيط الهادئ.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول الأعضاء في اتفاقية RCEP لديهم اتفاقيات تجارة حرة مع بعضهم البعض. كما أن الاتفاقية لا تشمل الشركات الحكومية، ولا العمالة أو البيئة، وتتطرق بشكل مقتضب للأمور الإشكالية، مثل حماية الملكية الفكرية، بما يعني أنها لن تحدث تغيرات اقتصادية دراماتيكية في المدى القصير.

وسترسخ اتفاقية RCEP طموحات الصين الجيوسياسية الإقليمية الأوسع حيال مبادرة الحزام والطريق التي تكرس مشروع بكين الاستثماري الهادف إلى توسيع نفوذ الصين عالميا. وفي هذا السياق تفوقت الآسيان على الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري للصين بالربع الأول عام 2020، وتمثل التجارة الصينية مع آسيا وأوروبا حاليا 70% من إجمالي التجارة الخارجية. كما تمثل اتفاقية الشراكة فرصة للصين لصياغة قواعد التجارة بتلك المنطقة، بعد سنوات من تراجع الدور الأمريكي فيها بعد الانسحاب من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ CPTPP.

ولا ريب أن كلا من RCEP و CPTPP سيكون لهما دور بارز في تعزيز التجارة البينية الآسيوية في العقد القادم، كما سيكون لهما تأثير قوي وتصاعدي على اتجاهات سلاسل القيمة العالمية، وعلى تحديد المسار المستقبلي للهندسة الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالنسبة إلى RCEP بالذات، فإن الفوائد الاقتصادية وإن كانت متواضعة عن CPTPP وقد تستغرق سنوات حتى تتحقق، لكن الرسائل الرمزية المتأصلة فيها هي في كونها أكبر اتفاقية تجارية في العالم من دون منازع، وتعتبر انتصارا جيوسياسيا للصين، كما تعد أيضا انتصارا للتعددية والتجارة الحرة. ذلك إن الاتفاقية التي تدشن أول عضوية للصين في اتفاقية تجارية متعددة الأطراف، تساعد هذا العملاق الإقليمي على إضفاء الطابع الرسمي على الروابط مع الدول الأخرى في آسيا وتعزيزها، كما تسمح للصين باحتلال الفراغ الاقتصادي الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقيات التجارة الحرة العالمية.

ويتوقع الخبراء أن تضيف هذه الاتفاقية نحو 200 مليار دولار سنويا للناتج المحلي الاقتصادي العالمي بحلول عام 2030، بينما يتوقع زيادة التجارة العالمية بنحو 500 مليار دولار في العام ذاته. ونظرا لأن الصين هي الاقتصاد الأكبر فيها، فسيكون لها دورا حاسما في وجهات تطورها. كما سيكون لتضافر نتائج وتبعات

كل من هذه الاتفاقية واتفاقية CPTPP مع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تأثير كبير في تعميق التكامل الاقتصادي داخل شرق آسيا وفي تعزيز مكانة المنطقة كمحور تجاري عالمي رئيسي.

وقد توقعت وكالة بلومبيرغ أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة لتصبح القوة الاقتصادية وأيضا السياسية الأولى في العالم بحلول 2035، وأن صعود الصين، وربما الهند بعد ذلك، يعني أن الأسواق الناشئة ستسيطر على مساهمة العالم المتقدم في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2042.

وستزيد اتفاقية RCEP من التكامل الاقتصادي بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية، نظرا لأنها ستخفض من تكاليف التجارة بين الدول الأعضاء في الاتفاقية. وسيؤدي انخفاض تكاليف التجارة الإقليمية بشكل أو آخر إلى تسريع فصل اقتصادات شرق آسيا عن اقتصاد الولايات المتحدة. وتتوقع هذه الدراسة أن تكون الفوائد التي ستجنيها كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان أكبر بكثير من غيرها من الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية. وستؤدي الاتفاقية إلى شكل جديد للتجارة في آسيا. ومن شأن تخفيض التعريفات في إطار RCEP أن يصبح لدى الدول الأعضاء امتيازات تفضيلية لدخول أسواق بعضها البعض، بما يخفض بدوره التكاليف عن الشركات المنخرطة في سلاسل العرض عبر دول متعددة في آسيا. وسيمثل ذلك حوافز مهمة للشركات المتعددة الجنسيات لكي تموضع من خلال سلاسل العرض التابعة لها في إقليم RCEP. وستخلق الاتفاقية إطارا جديدا واحدا للتعاون التجاري الرسمي والخاص في الإقليم بديلا عن الاتفاقيات التجارية الثنائية، حيث بإمكان الدول الأعضاء أن تربط مواطن قوتها في مجالات التكنولوجيا والصناعات التحويلية والزراعة والموارد الطبيعية، وستصبح اقتصاداتها أكثر كفاءة سواء على المستوى الفردي أم على مستوى التكتل الذي سيكرس آسيا – الباسيفيك كأكبر تكتل تجاري في العالم والأكثر قدرة على المنافسة، فيما ستصبح منطقة شرق آسيا قبلة أنظار الاستثمارات والتجارة العالمية من الولايات المتحدة وأوروبا وأميركا الجنوبية والشرق الأوسط.

وتتمثل إحدى الفوائد الرئيسية في تنسيق قواعد المنشأ التي ستساعد الشركات في دول الاتفاقية، وأيضا الشركات العالمية العاملة في المنطقة، حيث سيسمح للشركات بشحن المنتجات عبر المنطقة بسهولة أكبر دون مواجهة معايير قواعد المنشأ المختلفة لكل خطوة في عملية التصنيع أو في كل بلد تم عبوره.

ب. الثغرات

يؤخذ على الاتفاقية ضعف طموحها بشأن اثنين من التحديات الرئيسية للتجارة الدولية في القرن الحادي والعشرين، وهما الخدمات والتجارة الرقمية. ومع أن RCEP تعمل على تحسين حماية البيانات الشخصية للتجارة الإلكترونية، ولكنها لا تتطرق لتوحيد المعايير الإقليمية للتكنولوجيا الرقمية. وكذلك تفتقر الاتفاقية إلى المعايير والقيود الموحدة المتصلة بالجوانب الاجتماعية وحقوق العمال والجوانب البيئية للمؤسسات المملوكة للدولة.

ويأخذ المحللون على الاتفاقية أنها تتضمن بندا يحظر على الأعضاء مطالبة الشركات الأجنبية التي تتوسع بأسواقها، تقديم تقنياتها للشركات والمصنعين المحليين، لكنها لا تنص على حظر مماثل على المتطلبات الوطنية لنقل أو توفير الوصول إلى بعض أسرار الملكية الفكرية، حيث اكتفت الدول الأعضاء بالاتفاق على مواصلة المناقشات حول هذه القضية.

رابعا – التأثيرات المتوقعة للاتفاقية على الاقتصادات العربية

يتوقع أن يكون لاتفاقية RCEP تأثيرات مهمة على العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين تكتل دول الاتفاقية والدول العربية، ولا سيما وأن هذا التكتل يعتبر الشريك التجاري الأول للعالم العربية بنسبة 37.51% للصادرات العربية و26.52% للواردات العربية عام 2019، بحجم إجمالي للتجارة المتبادلة يبلغ 602 مليار دولار.

وتأتي الصين في طليعة وجهات الصادرات العربية إلى هذه المجموعة بنحو 36% منها، يليها كل من اليابان بنسبة 22%، ثم كوريا الجنوبية بنسبة 18%، ثم سينغافورة بنسبة 10%، ثم تايلاند بنسبة 6%. كما تستحوذ الصين أيضا على معظم صادرات دول RCEP إلى العالم العربي بنسبة 59%، يليها كل من اليابان،

وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايلاند، حسبما يبين الجدول التالي.

TRADE EXCHANGES BETWEEN THE ARAB WORLD AND THE RCEP*, in thousands of US dollars

*** The Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP)**, is the world's biggest free trade deal between 15 countries in the Asia-Pacific

	LAS Exports To			LAS Imports From			
RCEP PARTNER	**2017**	**2018**	**2019**	**RCEP** PARTNER	**2017**	**2018**	**2019**
China	93,941,902	135,211,550	137,927,056	China	114,333,425	117,446,057	128,870,370
Japan	77,762,310	96,377,199	83,683,966	Japan	25,174,961	25,037,887	25,728,665
Korea, Republic of	63,069,535	78,448,540	67,350,330	Korea, Republic of	22,819,797	18,984,285	17,220,013
Singapore	33,027,010	39,804,663	36,661,740	Viet Nam	11,447,671	10,519,823	10,832,326
Thailand	20,133,202	25,890,938	20,182,855	Thailand	9,459,402	8,825,079	8,945,435
Malaysia	8,886,782	10,807,525	10,574,305	Indonesia	6,295,667	6,080,367	6,769,493
Indonesia	7,807,113	9,230,138	7,947,177	Malaysia	6,397,898	6,723,729	6,484,944
Philippines	4,064,605	5,954,487	4,270,478	Singapore	5,269,758	5,757,958	5,855,547
Australia	3,822,145	5,141,877	4,114,036	Australia	6,752,539	6,803,061	5,647,121
Viet Nam	2,691,627	5,033,244	3,523,071	Philippines	1,360,930	1,691,766	2,007,489
New Zealand	2,305,072	2,709,620	2,563,948	New Zealand	2,341,179	1,755,454	1,626,322
Myanmar	721,468	1,436,488	1,521,731	Cambodia	286,582	277,092	330,873
Brunei Darussalam	16,190	22,451	332,174	Myanmar	166,841	172,975	233,940
Cambodia	60,600	59,467	48,472	Lao People's Dem. Rep.	26,197	42,343	22,821
Lao People's Dem. Rep.	3,122	2,469	4,972	Brunei Darussalam	3,292	3,753	10,955
Total RCEP	**318,312,682**	**416,130,657**	**380,706,309**	**Total RCEP**	**212,136,137**	**210,121,629**	**220,586,313**
World	**910,675,071**	**1,085,033,936**	**1,014,943,347**	**World**	**805,383,274**	**823,639,487**	**831,711,891**
Volume of Exports/Arab Foreign Exports (%)	**34.95%**	**38.35%**	**37.51%**	**Volume of Imports /Arab Foreign Imports (%)**	**26.34%**	**25.51%**	**26.52%**

المصدر: STAT UNCTAD

وتحل السعودية في طليعة الدول المصدرة إلى دول RCEP بنسبة 33% من إجمالي الصادرات العربية إلى التكتل عام 2019، يليها الإمارات بنسبة 28%، ثم قطر 12%، فالكويت 10%، فالعراق 8%.

Top Arab exporters To RCEP in 2019 thousands of US dollars

	Total RCEP
Saudi Arabia	**125,674,995**
United Arab Emirates	**104,503,865**
Qatar	**43,202,757**
Kuwait	**36,840,297**
Iraq	**30,922,926**

Oman	23,723,605
Libya	5,700,269
Bahrain	3,226,867
Egypt	1,604,110
Morocco	1,200,821
Mauritania	1,010,635
Sudan	781,540
Yemen	706,293
Jordan	658,625
Algeria	331,592
Lebanon	225,825
Tunisia	195,970
Djibouti	81,762
Syrian Arab Republic	9,902
Comoros	750

المصدر السابق.

أما من حيث مستوردات الدول العربية من دول RCEP، فالإمارات في طليعة الدول المستوردة بنسبة 33%، يليها السعودية بنسبة 23%، ثم مصر بنسبة 9%، ثم العراق بنسبة 7%، فالكويت بنسبة 5%.

Top Arab Importers in 2019, in thousands of US dollars

	Total RCEP
United Arab Emirates	**73,168,860**
Saudi Arabia	**50,989,814**
Egypt	**18,800,393**
Iraq	**13,720,898**
Kuwait	**10,964,877**
Algeria	9,461,852
Morocco	6,998,876
Qatar	6,900,119
Jordan	4,755,279
Libya	3,540,939
Yemen	3,124,310
Lebanon	2,910,186

Sudan	2,902,198
Tunisia	2,878,391
Oman	2,827,272
Bahrain	2,669,764
Djibouti	1,313,725
Syrian Arab Republic	1,059,781
Mauritania	874,821
State of Palestine	504,944
Somalia	167,305
Comoros	51,708

المصدر السابق.

وتتركز صادرات الدول العربية إلى دول اتفاقية RCEP في النفط والغاز الطبيعي بنسبة 84%، بينما تشكل الآلات ومعدات النقل نحو 51% من إجمالي المستوردات العربية منها، حسبما يبين الجدول التالي.

Main Arab Exports to the RCEP, in thousands United States dollars, in 2019	
Exports Composition	**2019**
Total Exported Products	**380,706,309**
Fuels	**318,077,913**
Petroleum	279,139,944
Natural Gas	38,905,673
Chemicals	**37,011,772**
Manufactured goods	**8,168,931**
Aluminium	4,402,726
Machinery & Transport Equipment	**4,749,858**

Main Arab Imports from the RCEP, in thousands United States dollars, in 2019	
Imports Composition	**2019**
Total Imported Products	**220,586,313**
Machinery & Transport Equipment	**111,595,531**
Manufactured goods	**74,735,503**
Clothing & Textile	**20,636,603**
Food	**10,553,692**
Vegetables & fruits	2,160,156
Cereals	1,751,778
Fish	1,444,143
Iron & Steel	**11,303,257**
Chemicals	**10,840,262**

المصدر السابق.

خامسا – الرسائل الأساسية

تمثل اتفاقية RCEP تحولا رئيسيا في الاقتصاد العالمي وتكرس إقليم آسيا – الباسيفيك كأكبر منطقة تجارة حرة في العالم بقيادة الصين. وستساعد أحكامها الشركات متعددة الجنسيات من شمال شرق آسيا على بناء سلاسل إمداد أكثر سلاسة في جميع أنحاء كتلة RCEP، وسوف تربط عموما اقتصادات شمال شرق وجنوب شرق آسيا بشكل أوثق. وستحقق الكتلة قدرة كبيرة على المنافسة، وبالتالي فإن الرسالة الأولى هي أهمية ما انطوت عليه أحكام الاتفاقية من إصلاحات مرتبطة بتحرير الاقتصاد لتعزيز الكفاءة والقدرة على المنافسة.

ومن شأن تخفيض الضريبة على الشركات الوصول إلى تخفيض في أسعار الفائدة الحقيقية (وهي الفائدة المطبقة على القروض محسوما منها معدل التضخم) بما يعزز بدوره الحركة الاقتصادية والنمو والمنافسة. والرسالة الأساسية الثانية تتعلق بأهمية الانخراط في التكتلات كخيار لا غنى عنه للنمو والتقدم، وبأن العزلة الاقتصادية تولد الركود، فيما الطريق إلى الأمام يكمن في زيادة المشاركة والتكامل مع العالم.

ولعل أبرز رسالة لاتفاقية RCEP هي الإشارة القوية التي توجهها للمستثمرين بأن الإقليم لا يزال ملتزما بالتكامل التجاري المتعدد الأطراف.

كما أن توقيت الصفقة العملاقة مهم أيضا، فهو علامة على التزام أعضاء الاتفاقية بالتجارة المستندة إلى القواعد والاستثمار في عصر شهد الحروب التجارية والحماية والانتقام من جانب واحد. وجاءت الاتفاقية البارزة في لحظة حرجة مليئة بالشكوك حيث يشهد العالم تصاعدا في الحماية والأحادية، في حين شكلت الحروب التجارية تهديدا خطيرا للتعاون الدولي وكذلك لعقود من الجهود المتواصلة لبناء اقتصاد عالمي مفتوح.

والأرجح أن الحرص الصيني على تدعيم التعاون التجاري مع شركاء جدد في المنطقة، وتحقيق تعاون تاريخي مع اليابان وكوريا الجنوبية، سيزيدان من إصرارها على إنجاح الاتفاقية والاستفادة من الظروف الحالية الخاصة بتأثيرات جائحة كورونا لوضع ترتيبات جديدة في سوق التجارة العالمي بما يضمن تَصدر الصين للمشهد بعد أن تستقر أوضاع الاقتصاد العالمي على المديين القريب والمتوسط. ولا شك أن هذه الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة توفر بصيص أمل وسط شتاء مؤلم للاقتصاد العالمي. ويتعين على دول العالم، وبالأخص الدول العربية، الاستفادة من الزخم المتجدد الذي ضخته الاتفاقية الجديدة التي تعتبر النسخة الأكثر انفتاحا وتطورا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتوسيع نطاق التعاون في مختلف المجالات.

ماذا يريد العرب من الشراكة العربية الأوروبية

اعداد: البحوث اقتصادية – اتحاد الغرف العربية

يستند التعاون العربي الأوروبي إلى مصالح مشتركة وتاريخ طويل وجوار وقرب جغرافي، حيث نجح الجانبان في نسج شبكة متينة من العلاقات المؤسساتية والمجتمعية.

والاتحاد الأوروبي في طليعة الشركاء التجاريين لبلدان العالم العربي وحل عام 2019 في المرتبة الخامسة من حيث التصدير بعد كل من الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا بنسبة 6.3% من إجمالي مستوردات الاتحاد الأوروبي. كما أن العالم العربي هو رابع أكبر مستورد من الاتحاد الأوروبي بعد كل من الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بنسبة 7.9% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي.

وقد انخفضت الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي بشكل طفيف من 155.8 مليار دولار عام 2018 إلى 144.9 مليار دولار عام 2019، وأهم الدول المصدرة السعودية يليها الجزائر والمغرب والعراق وليبيا، حيث يشكل النفط والغاز الطبيعي أهم الصادرات. وتركزت وجهات التصدير في كل من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا.

ولكن المستوردات استقرت تقريبا بانخفاض نسبي أقل من 187.6 مليار دولار إلى 186.9 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، حيث تركزت في الآلات ومعدات النقل، والمنتجات الكيماوية، والسلع المصنعة، والسلع والمنتجات الغذائية. وكانت الإمارات في طليعة الدول المستوردة، يليها السعودية ثم المغرب ومصر والجزائر. وجاءت مصادر الاستيراد بشكل أساسي من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا.

من الأكيد أن المبادلات شهدت انكماشا ملحوظا خلال النصف الأول من عام 2020، ولكن يتوقع أن تكون استعادة الانتعاش اعتبارا من النصف الثاني من العام.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام أعلاه لا تشمل المبادلات التجارية مع المملكة المتحدة، باعتبار أن إحصاءات الاتحاد الأوروبي تستثنيها اعتبارا من عام 2019 بسبب Brexit، ولولا ذلك لكانت أعلى بكثير نظرا للأهمية النسبية للتجارة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

TOTAL ARAB IMPORTS FROM EU, in thousands of US dollars, annual

TOP EU PARTNERS	2017	2018	2019
Germany	42,574,362	38,822,627	41,219,352
France	30,695,476	30,872,064	31,705,624
Italy	33,536,948	32,474,871	30,938,580
Spain	21,157,139	18,730,621	17,715,839
Netherlands	10,692,235	11,487,473	10,841,177
Belgium	10,645,311	10,294,287	9,882,225
Sweden	4,737,412	4,598,123	4,847,431
Greece	4,190,888	5,297,693	4,732,414
Poland	4,315,311	4,357,923	4,495,248
Romania	3,837,481	4,566,735	4,315,247
Austria	3,427,798	3,610,570	3,910,526
Ireland	3,190,269	3,054,597	3,468,122
Czechia	3,211,085	3,255,957	3,382,809
Portugal	3,051,306	2,481,134	2,723,908
Denmark	2,541,118	2,663,926	2,611,724
Finland	2,046,626	2,329,327	2,038,944
Hungary	1,599,427	1,668,624	1,696,553
Bulgaria	1,778,991	1,289,647	1,434,186
Slovakia	1,105,431	1,287,458	1,370,453
Cyprus	769,644	1,099,944	632,099
Slovenia	509,763	550,746	590,680
Luxembourg	233,798	366,160	533,109
Lithuania	879,311	582,036	435,414
Croatia	561,144	540,466	426,419
Malta	498,461	532,890	415,533
Estonia	356,985	275,900	263,617
Latvia	322,228	551,521	239,329
Total Arab Imports from EU	**192,465,947**	**187,643,320**	**186,866,561**

TOTAL ARAB EXPORTS TO EU, in thousands United States dollars, annual

TOP EU PARTNERS	2017	2018	2019
Italy	25,499,197	30,559,989	29,097,074
Spain	21,564,208	26,977,867	26,695,233
France	24,262,543	29,791,615	26,621,868
Netherlands	14,184,294	19,058,641	17,677,843
Belgium	10,749,300	13,955,647	11,134,999
Germany	9,807,947	11,513,729	10,873,591
Greece	5,921,512	7,947,864	7,308,691
Poland	2,698,762	3,676,088	3,846,197
Portugal	2,598,204	3,172,796	2,691,253
Austria	1,110,605	1,412,332	1,463,088
Bulgaria	653,304	747,839	1,066,772
Sweden	812,890	1,109,743	772,125
Romania	644,460	778,419	752,601
Denmark	365,769	448,294	682,607
Hungary	484,469	694,324	640,713
Malta	465,706	537,840	595,726
Croatia	631,557	679,062	580,090
Czechia	689,576	610,263	498,745
Ireland	242,145	492,012	455,704
Slovenia	271,065	397,471	399,671
Slovakia	175,210	202,928	353,631
Lithuania	241,125	494,618	252,224
Cyprus	298,961	233,540	153,296
Finland	167,608	141,522	131,147
Luxembourg	55,137	58,502	68,255
Estonia	285,071	58,051	44,019
Latvia	27,018	35,303	28,198
Total Arab Exports to EU	**124,907,644**	**155,786,300**	**144,885,362**

UNCTAD

Main Arab Imports from EU, in thousands United States dollars, in 2019

Imports Composition	2019
Total Imported Products	**186,866,561**
Machinery & Transport Equipment	**70,312,679**
Chemicals	**28,258,921**
Manufactured goods	**27,484,273**
Food	**19,849,515**
Cereals	5,649,480
Dairy Products	3,737,374
Vegetables and fruits	2,676,492
Fuels	**14,078,132**

Main Arab Exports to EU, in thousands United States dollars, in 2019

Exports Composition	2019
Total Exported Products	**144,885,362**
Fuels	**89,506,029**
Petroleum	75,215,378
Natural Gas	14,251,657
Machinery & Transport Equipment	**16,681,980**
Chemicals	**10,493,489**
Manufactured goods	**8,822,963**
Food	**5,844,214**
Vegetables and nuts	3,479,290
Fish	1,868,729

UNCTAD

وهناك استثمارات مباشرة بين الكتلتين والاستثمارات العربية في الاتحاد الأوروبي تقدر بمئات المليارات من الدولارات والتي تغطي معظم القطاعات الرئيسية، سواء على شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو في أوراق مالية متنوعة وعقارات وغيرها.

في الواقع التعاون العربي الأوروبي ينطوي على طاقات هائلة في ضوء العلاقات التاريخية والثقافية الواسعة، ولأن كلا من الاتحاد الأوروبي والدول العربية يمثلان اثنين من أكبر المجموعات الاقتصادية في العالم. ولكن ورغم الجوار والعلاقات الواسعة

النطاق، فإن جزءا محدودا فقط من هذه الطاقات يتحقق، إضافة إلى أن التراجع النسبي في التوزيع الجغرافي للتجارة والاستثمار بين الجانبين، بما يتطلب عكس الانحسار وإعادة نظر جدية لتأخذ الشراكة أبعادها الطبيعية التي تعود بالمنفعة المتبادلة لكل منهما.

لا شك أن واقع التعاون العربي الأوروبي، وحجمه المادي والمعرفي، يؤكد ضرورة إجراء تقييم موضوعي وهادئ لحصيلته، ومراجعة محاوره، وتحديد أولوياته الاستراتيجية، المرحلية والمستقبلية، وتطوير منهجية عمله، بهدف تعزيزه والارتقاء به.

فقد كان الاتحاد الأوروبي في السابق الشريك التجاري الأول للعالم العربي، ولكن هذه الشراكة تراجعت كثيرا لصالح دول الشرق الأقصى والأميركيتين بسبب القيود والعقبات المفروضة على الصادرات العربية والشروط الصعبة لقواعد المنشأ، بما يستدعي إعادة التفكير لكي تأخذ الشراكة أبعادها المستحقة والمتكاملة الأهداف.

من ناحية ثانية، فإن النظر إلى العلاقات من الناحية التقليدية يبقى قاصرا في ظل التحول التاريخي الذي أحدثته الثورة الصناعية الرابعة والتي غيرت طبيعة الحياة والاقتصاد والعمل بكافة أوجهها، فضلا عن التداعيات غير المسبوقة التي أحدثتها جائحة كورونا.

نحن نعيش اليوم في ظروف بالغة الصعوبة ومليئة بالتحديات وتشكل مفترق طرق رئيسي لما سيكون عليه المستقبل في منطقتينا، وعلينا أن نجسد رغبتنا المشتركة في الارتقاء بمسار علاقاتنا إلى مستويات أعلى مما هي عليه حاليا من خلال وضع برامج مشتركة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة بشراكة بين قطاعاتنا العامة والخاصة ارتكازا على تطوير لوجستيات النقل والموانئ لتعزيز ربط شبكات الطرق البحرية والبرية وسكك الحديد وسلاسل العرض والقيم المضافة، وكذلك الطاقات الهائلة الممكنة للتحول الرقمي إنتاجا وتنفيذا واستهلاكا. ولعل القرب الجغرافي لمنطقتينا يوفر دليلا قويا على مدى أهمية ذلك وعلى استحالة الوصول إلى الغايات من دون تعاون فعال بين كتلتينا.

لذا، فنحن مدعوون اليوم لتوجيه تعاوننا وحواراتنا نحو التفكير الجدي والعميق، في كيفية تجسيد هذا التعاون على أرض الواقع، عبر وضع تصور شمولي متكامل للمشروع المستقبلي الذي نريده لفضائنا، يقوم على ترتيب عقلاني للأولويات، ورسم محكم لأهداف واقعية، ونهج أسلوب تشاركي واستباقي، يعتمد آليات عمل مرنة ومتطورة.

نحتاج أجندة تعاون مشتركة جديدة أبعد من مجرد مواجهة الأزمات الحالية، بل تنطوي على مشروعات رقمية مشتركة في شتى القطاعات الحيوية، من الطاقة المتجددة إلى التكنولوجيا، إلى السياحة والتجارة، بما يحفز ويشجع التدفقات المتبادلة للتجارة والاستثمار وللتنمية المستدامة والقابلة للاستمرار والتي تحتاجها شعوبنا.

بالأمس قبل عدة أيام ناقش اجتماع رفيع المستوى لمؤسسات العمل العربي المشترك تحت مظلة الجامعة العربية مجموعة من المقترحات المهمة لتعزيز التحول الرقمي في العالم العربي، وتتناول إقامة مرصد لمتابعة ومواجهة الكوارث، بما فيه جائحة كورونا، وآليات للحماية من القرصنة، وغيرها العديد من المقترحات لإنشاء شراكات رقمية بين المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة والقطاع الخاص العربي تستهدف إقامة جامعة عربية رقمية وأكاديمية للابتكار العلمي ومنصة للتجارة الإلكترونية العربية وقاعدة بيانات البحث للابتكار ومنصة للجودة في التعليم وغيرها.

كما أطلق اتحاد الغرف العربية مبادرات للتحول الرقمي من خلال شراكات أقامها مع كل من اتحاد المصارف العربية (تم إطلاقها في مدينة دبي عام 2020 وتشمل المنصات المعلوماتية والمتخصصة في التحول الإلكتروني في العمليات التجارية وعمليات النقل)، ومع منظمة يونيدو – البحرين (برامج دعم الابتكار والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة).

ونحن نحتاج لأن نفعل التعاون العربي الأوروبي في هذه المجالات جميعها، خصوصا وأن أوروبا قطعت شوطا كبيرا في مجال الثورة الرقمية، بل إنها انطلقت بالأساس منها.

كما نحتاج أيضا لإعادة النظر في أسلوب التعامل باعتبار الدول العربية جميعها تمثل تكتلا واحدا تحت مظلة الجامعة العربية، عوضا عن تشتيت الجهود تحت عناوين دول الجوار أو الجنوب أو الخليج.

ومن البديهي أن اتحاد الغرف العربية على استعداد اتحاد الغرف العربية للانخراط بكل جدية وتفاعلية في أية دينامية جديدة من شأنها أن ترتقي بالتعاون العربي الأوروبي بما يعود بالنفع العميم على بلدان وشعوب منطقتينا.

الأخطار المالية قيد السيطرة والأعين تتجه نحو خطر التصحيح السوقي

تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي

"وصلت اللقاحات!" – إنها صيحة الترحيب التي سمعها العالم كله والتي عززت الآمال في حدوث تعافٍ اقتصادي عالمي في 2021. ولكن إلى أن تصبح اللقاحات متاحة على نطاق واسع، فإن انتعاش أسعار السوق والتعافي الاقتصادي بحسب صندوق النقد الدولي مرهونان باستمرار الدعم من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. ولا تزال المخاطر على الاستقرار المالي قيد السيطرة حتى الآن، لكننا لا نستطيع أن نركن إلى ذلك. فقد زاد ارتفاع أسعار الأسهم وسندات الشركات وغيرها من الأصول ذات المخاطر بعدما أُعلِن من أخبار عن نشر اللقاحات.

ووفقا للصندوق لم تكترث الأسواق المالية بتزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد- 19، إذ عولت على أن استمرار الدعم من السياسات يعوض الأخبار الاقتصادية السيئة على المدى القصير ويبني جسرا نحو المستقبل. وفي ظل استمرار الانفصال الواضح بين الأسواق المالية المفرطة في النشاط والتعافي الاقتصادي الذي لا يزال متأخرا، تخيم على الأفق إمكانية حدوث تصحيح سوقي إذا أعاد المستثمرون تقييم الآفاق الاقتصادية أو درجة الدعم المقدم من السياسات ومدة استمراره.

نظرا للدعم غير المسبوق الذي تقدمه السياسات، تم تيسير الأوضاع المالية إلى نحو كبير في العام الماضي، في تراجع واضح عن التشديد الحاد الذي حدث أثناء اضطرابات مارس 2020 في معظم البلدان، مما عزز النمو الاقتصادي.

ورغم تزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد- 19، انتعشت أسعار أسهم الشركات في قطاعات مثل الطيران وسلاسل الفنادق والخدمات الاستهلاكية بفضل استمرار توجُه المستثمرين إلى هذه القطاعات التي أنهكتها الأزمة بحثا عن صفقات مربحة. ففي الاقتصادات المتقدمة، ضاقت فروق العائد بشكل حاد – وهي الفرق بين عائدات سندات الشركات وعائدات سندات الخزانة الأمريكية ذات الآجال المماثلة – سواء للشركات ذات التصنيف الائتماني المرتفع أو المنخفض، حتى اقتربت من المستويات السائدة قبل جائحة كوفيد19- أو قَلَّت عنها، وانخفضت أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، مما خفض تكاليف التمويل على الشركات، كما حفز المستثمرين على زيادة المخاطرة في سعيهم لتحقيق عائدات أعلى على استثماراتهم.

وقد استفادت بلدان الأسواق الصاعدة وشركاتها أيضا من تحسن المزاج السائد في السوق، مما وصل بإصداراتها من السندات إلى مستويات قياسية مرتفعة في عام 2020. وهنا أيضا حدث انكماش حاد في فرق العائد بين سندات الدين السيادي ودين الشركات من ناحية وسندات الخزانة الأمريكية من ناحية أخرى. وانتعش الاستثمار الأجنبي في الأصول المالية للأسواق الصاعدة (الأسهم والسندات)، مما أتاح مزيدا من الخيارات لتمويل احتياجات تجديد الدين الكبيرة في عام 2021.

وقد يتضرر النشاط الاقتصادي في بلدان عديدة من جراء طفرة الإصابات بفيروس كوفيد19- وقيود الصحة العامة المصاحبة التي فرضتها الحكومات منذ أواخر عام 2020. غير أنه يبدو أن المستثمرين يشعرون بالتفاؤل إزاء آفاق النمو في عام 2021، ثقة منهم في أن صناع السياسات سيستمرون في دعم الأسواق المالية على طول المسار نحو التعافي.

واقع مزدوج

لا يزال الكثير من المحللين والمستثمرين يعربون عن قلقهم من أن القيمة الحقيقية للأصول ذات المخاطر، مثل الأسهم وسندات الشركات، تبدو غير متسقة مع قيمتها السوقية. فعلى سبيل المثال، نجدهم يشيرون إلى عدم الاتساق بين أسعار سوق الأسهم وتقييماتها السوقية (بالغة الارتفاع) والتقييمات المتناسبة مع أساسيات الاقتصاد (التي لا تزال ضعيفة)، وخاصة عند النظر إلى أوجه عدم اليقين الاقتصادي الكبيرة.

غير أن أطرافا أخرى مشاركة في السوق تذهب إلى إمكانية تفسير تقييمات السوق الحالية بالنظر إلى بيئة أسعار الفائدة المنخفضة لفترة مطولة.

وتبريرا لانتعاش أسعار الأسهم في السوق، تشير هذه الأطراف إلى توقعات استمرار أسعار الفائدة شديدة الانخفاض في المستقبل المنظور (رغم ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل مؤخرا في الولايات المتحدة) والتوقعات المعدلة بالزيادة لأرباح الشركات منذ الإعلان عن اللقاحات. ويذكرون في هذا الصدد أيضا التقلب المرتفع نسبيا في أسواق الأسهم كما يتضح من مؤشر ستاندارد آند بور 500 للتقلبات الضمنية في أسعار عقود الخيار S&P500 VIX– وهو مقياس لمزاج السوق – والذي يمكن أن نتوقع له مستوى أقل من ذلك إذا كان المستثمرون مبالغين بالفعل. وقد ساقوا اعتبارات مشابهة بشأن الدعم المقدم من السياسات تفسيراً لأوضاع أسواق الائتمان.

دعم السياسات لا يزال ضروريا

ينبغي لصناع السياسات حماية التقدم الذي تحقق حتى الآن والبناء على نشر اللقاحات للعودة إلى النمو المستدام عن طريق الحفاظ على الطابع التيسيري للسياسة النقدية، وضمان دعم السيولة في قطاعي الأسر والشركات، والوقاية من المخاطر المالية. ومن الممكن أن يؤدي تخفيض الدعم أو إلغاؤه في هذه المرحلة إلى تهديد التعافي الاقتصادي العالمي.

إفراط وتفريط – ما مدى خطورة احتمال حدوث تصحيح سوقي؟

بينما لا يوجد حتى الآن أي بديل لاستمرار الدعم من السياسة النقدية، فإن هناك مخاوف مشروعة حول الإفراط في المخاطرة والطفرات اللاعقلانية في السوق. ويخلق هذا الموقف مأزقا صعبا بالنسبة لصناع السياسات. فهم يحتاجون إلى الحفاظ على تيسير أوضاع السوق لإقامة جسر نحو نشر اللقاحات والتعافي الاقتصادي. ولكنهم يحتاجون أيضا إلى حماية النظام المالي من العواقب غير المقصودة لسياساتهم، مع البقاء في حدود المهام المنوطة بهم.

وإذ يعول المستثمرون على استمرار الدعم الذي تقدمه السياسات، فإن هناك شعورا بالتراخي يبدو متغلغلا في الأسواق. ومع اقتران ذلك بتوحُّد واضح في رؤى المستثمرين، تزداد مخاطر حدوث تصحيح أو "إعادة تسعير" في الأسواق. ومن شأن حدوث تصحيح حاد مفاجئ في أسعار الأصول – نتيجة لاستمرار زيادة أسعار الفائدة، على سبيل المثال – أن يتسبب في تشديد الأوضاع المالية. ويمكن أن يتفاعل ذلك مع مواطن الضعف المالي القائمة، مما يخلق تداعيات على الثقة ويهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

ولا تزال المخاطر على الاستقرار المالي قيد السيطرة حتى الآن، ولكن ينبغي التحرك لمعالجة مواطن الضعف التي كشفت عنها الجائحة، ومنها تزايد دين الشركات، وأوجه الهشاشة في قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية، وتزايد الدين السيادي، وبواعث القلق بشأن مدى إمكانية نفاذ بعض الاقتصادات النامية إلى الأسواق، وتراجُع الربحية في بعض النظم المصرفية.

وينبغي لصناع السياسات استغلال الفترة الراهنة للعمل على حماية الاستقرار المالي بتطبيق إجراءات احترازية كلية (مثل الإشراف الرقابي والاحترازي الكلي الأشد صرامة، بما في ذلك إجراء اختبارات موجهة لقياس قدرة البنوك على تحمل الضغوط واستخدام أدوات احترازية مع المقترضين ذوي الرفع المالي الفائق) وإنشاء أدوات جديدة حسب الحاجة. فعلى سبيل المثال، ينظر صناع السياسات فيما إذا كان إطار السلامة الاحترازية الكلية للمؤسسات المالية غير المصرفية قد يحتاج إلى تعزيز لمعالجة أوجه الضعف التي ظهرت للعيان أثناء اضطرابات مارس الماضي.

وتمثل معالجة مواطن الضعف من خلال هذه السياسات ضرورة أساسية لتجنب تعريض النمو الاقتصادي للخطر على المدى المتوسط والحيلولة دون عدم الاستقرار المالي الناجم عن اضطراب الاقتصاد العالمي.

• مع الموافقة على اللقاحات ونشرها، تعززت التوقعات بحدوث تعافٍ عالمي وارتفعت أسعار الأصول ذات المخاطر، رغم تزايد الإصابات بفيروس كوفيد19- واستمرار أوجه عدم اليقين التي تخيم على آفاق الاقتصاد.

• وإلى أن تصبح اللقاحات متاحة على نطاق واسع، يظل انتعاش أسعار السوق والتعافي الاقتصادي مرهونين باستمرار الدعم من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. وينطوي التوزيع غير المتكافئ للقاحات على مخاطر تفاقم مواطن الضعف المالي، وخاصة في اقتصادات الأسواق الواعدة.

• ويتيح الانتعاش الجاري في تدفقات استثمار الحافظة خيارات تمويلية أفضل لاقتصادات الأسواق الصاعدة التي تواجه احتياجات تمديد قدر كبير من ديونها في عام 2021.

• وقد أدى تيسير السياسات إلى تخفيف ضغوط السيولة حتى الآن، إلا أن ضغوط الملاءة قد تعاود الظهور في المستقبل القريب، وخاصة في الشرائح ذات المخاطر الأكبر في أسواق الائتمان والقطاعات المتضررة بشدة من الجائحة. وقد تُلقي التحديات التي تواجه الربحية في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة بآثارها على قدرة البنوك على الإقراض ومدى رغبتها في ممارسته مستقبلاً.

• وينبغي أن يستمر صناع السياسات في تقديم الدعم إلى أن تترسخ جذور التعافي المستدام، ذلك أن نقص هذا الدعم قد يهدد تعافي الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فعلى صناع السياسات أن يكونوا مستعدين أيضا لمخاطر حدوث تصحيح سوقي في ظل رهان المستثمرين على استمرار الدعم المقدم من السياسات وحالة التراخي المتغلغلة في الأسواق مع زيادة ارتفاع تقييمات الأصول.

جسر من السياسات نحو اللقاح

نظرت الأسواق المالية إلى أبعد من طفرة الإصابات الجديدة بفيروس كوفيد19- على مستوى العالم. فقد أدت الأخبار المعلنة بخصوص اللقاحات المضادة للفيروس وبداية نشرها إلى تعزيز الآمال في حدوث تعافٍ اقتصادي في عام 2021، ودفعت أسعار الأصول ذات المخاطر إلى الارتفاع. وستعتمد سرعة التعافي اعتمادا أساسيا على إنتاج اللقاحات، وشبكات توزيعها، وفرص الوصول إليها. وكما تناولنا بالنقاش في عدد يناير 2021 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يظل استمرار الدعم النقدي والمالي عاملا حيويا في تخفيف أوجه عدم اليقين الباقية، وبناء جسر نحو التعافي، وضمان الاستقرار المالي.

وثمة مخاطر تحيط بالسيناريو الأساسي وقد تهدد الاستقرار المالي في بعض القطاعات والمناطق. ذلك أن تأخر التعافي سيتطلب إطالة فترة السياسات التيسيرية، مما يزيد من مواطن الضعف المالي. ومن شأن التوزيع غير المتكافئ للقاحات والتعافي غير المتزامن من الأزمة أن يشكلا خطرا على تدفقات رؤوس الأموال إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة إذا كانت الاقتصادات المتقدمة ستبدأ في العودة إلى سياساتها العادية، ومن المحتمل أن تواجه بعض البلدان تحديات جسيمة. وفي حالة حدوث تصحيح في أسعار الأصول، إذا أجرى المستثمرون إعادة تقييم مفاجئة لتوقعات النمو أو آفاق السياسات، فمن الممكن أن يتفاعل هذا التصحيح مع مواطن الضعف الكبيرة، مما يخلق تداعيات غير مباشرة على الثقة ويهدد الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي.

تيسير الأوضاع المالية

أسعار الفائدة المنخفضة وغيرها من إجراءات السياسات الداعمة كفلت تدفق الائتمان إلى الاقتصاد وحالت دون حدوث انهيار مالي.

(مؤشرات الأوضاع المالية، الانحرافات المعيارية عن المستوى الوسيط)

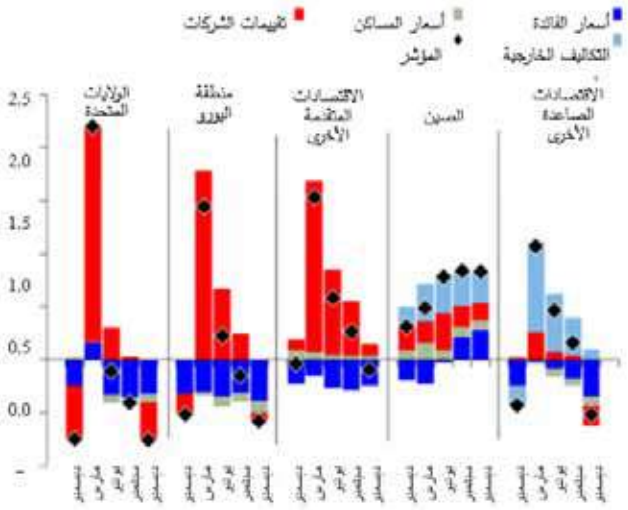

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

ملحوظة: الارتفاع يشير إلى تشديد الأوضاع المالية. وتبدأ سلسلة البيانات في ديسمبر 2019 وتنتهي في ديسمبر 2020.

انتعاش تدفقات الحافظة

زيادة اهتمام المستثمر الأجنبي بالأسهم والسندات ينشئ خيارات تمويلية أفضل للأسواق الصاعدة.

(بمليارات الدولارات الأمريكية أسبوعيا)

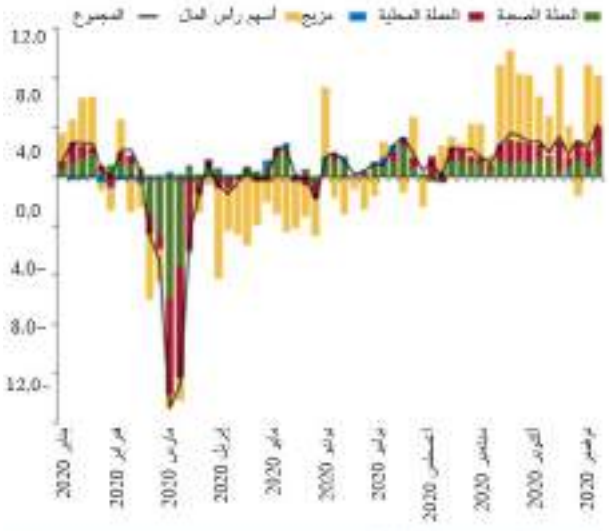

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي

نحو مستقبل أكثر إشراقا

توقعات أسعار الفائدة المنخفضة وتحسن العائدات يدعمان حالة التفاؤل في الأسواق.

(دولار أمريكي للسهم، المقياس الأيسر؛ %، المقياس الأيمن)

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

ملحوظة: ربحية السهم تستند إلى قاعدة بيانات Thomson Reuters Datastream IBES للبلدان المدرجة في مؤشر مدادان آند بور 1500، ومتوسط سعر الفائدة متوسط الأجل مستمد من بيانات الخزانة ونموذج Adrian, Crump and Moench

صندوق النقد الدولي

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي 2021..
دعم السياسات ونشر اللقاحات يعززان النشاط الاقتصادي

تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي

على الرغم من أن الموافقات الأخيرة على اللقاحات أدت إلى إذكاء الأمل في حدوث تطور إيجابي بشأن الجائحة في وقت لاحق من العام الجاري، فإن موجات العدوى المتجددة وتحورات الفيروس الجديدة تثير القلق بشأن آفاق الاقتصاد. ووسط هذه الأجواء الاستثنائية من عدم اليقين، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره 5.5% في عام 2021 وبنسبة قدرها 4.2% في عام 2022. وقد تم تعديل تنبؤاتنا لعام 2021 بزيادة قدرها 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالتنبؤات السابقة، مما يعكس توقعات بازدياد قوة النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من العام الجاري مدفوعاً بتطورات اللقاحات ونتيجة الدعم الإضافي من السياسات في عدد قليل ن الاقتصادات الكبرى.

ويأتي تعافي النمو المتوقع هذا العام في أعقاب الهبوط الحاد في عام 2020 الذي ترك آثاراً عكسية بالغة على النساء والشباب والفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي فضلاً عن العاملين في القطاعات التي تتسم بكثافة المخالطة. وتشير التقديرات إلى انكماش النمو العالمي فيع ام 2020 بنسبة قدرها 3.5%-، بزيادة 0.9 نقطة مئوية عما كان متوقعاً في التنبؤات السابقة (مما يعكس زخماً أقوى من المتوقع في النصف الثاني من عام 2020).

من المتوقع أن تتباين قوة التعافي بدرجة كبيرة في مختلف البلدان، حسب قدرة كل بلد على الاستفادة من التدخلات الطبية، ومدى فعالية الدعم المقدم من السياسات، ودرجة الانكشاف لانتقال التداعيات عبر البلدان، والخصائص الهيكلية لدى دخول كل بلد هذه الأزمة.

وينبغي أن تضمن الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات فعالية الدعم المقدم لحين استقرار التعافي على مسار راسخ، مع التأكيد على المضي قدماً بتحقيق المتطلبات الرئيسية المتمثلة في رفع الناتج الممكن، وضمان تحقيق نمو تشاركي يعود بالنفع على الجميع، وتعجيل التحول إلى نظام اقتصادي أقل اعتماداً على الكربون. وكما ورد في عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن إعطاء دفعة للاستثمارات الخضراء مقترناً بارتفاع معتدل مبدئياً لكنه مطرد في أسعار الكربون بإمكانه تحقيق التخفيضات المنشودة في الانبعاثات مع دعم التعافي من الركود الناجم عن الجائحة.

ويمثل التعاون القوي متعدد الأطراف مطلباً ضرورياً لكبح جماح هذه الجائحة حول العالم. وتشمل مثل هذه الجهود تعزيز التمويل المتاح لآلية "كوفاكس" للتعجيل من وصول اللقاحات إلى كل البلدان، وضمان توزيع اللقاحات بلا قيد أو شرط، وتيسير الحصول على العلاجات بأسعار في متناول الجميع. وإذ دخلت بلدان كثيرة هذه الأزمة، لا سيما الاقتصادات النامية منخفضة الدخل، وهي مثقلة بالديون المرتفعة التي ينتظر ارتفاعها أكثر أثناء الجائحة، فسوف يتعين على المجتمع الدولي مواصلة العمل عن كثب لضمان حصول هذه البلدان على السيولة الدولية الكافية. وفي حالة تجاوز الديون السيادية حدود الاستدامة، ينبغي أن تعمل البلدان المؤهلة مع الدائنين لإعادة هيكلة ديونها بموجب "إطار العمل المشترك" الذي وافقت عليه مجموعة العشرين.

وأدى صدور الموافقات على العديد من اللقاحات وانطلاق عملية التلقيح في بعض البلدان خلال شهر ديسمبر إلى إحياء الأمل بانتهاء هذه الجائحة في نهاية المطاف. كذلك، تشير البيانات الاقتصادية الصادرة بعد تنبؤات عدد أكتوبر 2020 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى ظهور زخم أقوى من المتوقع في المتوسط في مختلف مناطق العالم خلال النصف الثاني من 2020. ورغم الخسائر البشرية الفادحة والمتزايدة من جراء الجائحة، يبدو النشاط الاقتصادي وقد أخذ يتكيف بمرور الوقت مع انخفاض الأنشطة التي تتسم بكثافة المخالطة. وأخيراً، فإن التدابير الإضافية على مستوى السياسات والتي تم الإعلان عنها في نهاية 2020 – لا سيما في الولايات المتحدة واليابان – يتوقع أن توفر مزيداً من الدعم للاقتصاد العالمي في 2021–2022. وكل هذه التطورات تشير إلى نقطة انطلاق أقوى للآفاق العالمي في 2021–2022 متجاوزة التوقعات في التنبؤات السابقة.

غير أن تزايد الإصابات بالعدوى في أواخر 2020 (بما فيها الناجمة عن التحورات الجديدة للفيروس)، وتجدد حالات الإغلاق العام، والمشكلات اللوجيستية في توزيع اللقاحات، وعدم اليقين بشأن تلقي اللقاحات تشكل جميعاً عوامل مهمة مضادة للأخبار المواتية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله على صعيدي الصحة العامة والسياسات الاقتصادية للحد من الأضرار المستمرة نتيجة الانكماش الحاد في عام 2020 وضمان تحقيق تعاف مستدام.

تجاوزت نتائج إجمالي الناتج المحلي في الربع الثالث كل التوقعات في أغلب البلدان (أستراليا، منطقة اليورو، الهند، اليابان، كوريا، نيوزيلندا، تركيا، الولايات المتحدة) أو جاءت متماشية مع التوقعات في غيرها من البلدان (الصين، المكسيك). وكان الاستهلاك الخاص هو أكثر العناصر انتعاشاً. وسجل الاستثمار تعافياً بطيئاً نسبياً، باستثناء الصين. ويشير تفكيك عناصر الإنفاق إلى تحرر الطلب المكبوت وإدخال تعديلات على نظام العمل عن بُعد. ونظراً لطبيعة هذا الإنفاق غير المتكررة إلى حد بعيد فمن المرجح انحساره بمجرد إجراء التعديلات. وتشير البيانات عالية التواتر إلى حدوث بعض التراجع عن السياسة النقدية غير التقليدية حتى الرابع الرابع من عام 2020 – على سبيل المثال، في الطلبات الجديدة، والإنتاج الصناعي، والتجارة العالمية. كذلك أظهر تقرير التوظيف في الولايات المتحدة عن شهر ديسمبر حدوث أول تراجع صادف في كشوف الأجور بخلاف عمال المزارع من شهر إبريل 2020. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ناتج قطاع الخدمات مكبوحاً ويرجح تراجعه أكثر في الشهور القادمة مع تجدد القيود لمكافحة تزايد الإصابة بالعدوى.

ومن المتوقع انحسار هذا التراجع في أوائل 2021 أمام تزايد الزخم

في الربع الثاني من السنة في ظل توافر اللقاحات والعلاجات بصورة أيسر، مما يسمح بتعزيز الأنشطة كثيفة المخالطة.

اللقاحات والعلاجات وجهود الاحتواء

تشير افتراضات السيناريو الأساسي إلى توافر اللقاحات على نطاق واسع في الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة في فصل الصيف من عام 2021 وفي معظم بلدان العالم الأخرى في النصف الثاني من عام 2022 – وهو إطار زمني معجّل مقارنة بالتوقعات وقت صدور التنبؤات السابقة. ومن المفترض أن تتباين سرعة تعميم اللقاحات في مختلف الاقتصادات حسب العوامل ذات الخصوصية القُطرية. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تصبح العلاجات أكثر فعالية وأكثر توافراً بالتدريج في مختلف أنحاء العالم على مدار الفترة من 2021–2022. ويُفترض السيناريو الأساسي كذلك إمكانية حدوث حالات إغلاق عام، لأسباب منها احتواء انتقال العدوى من التحورات الجديدة للفيروس، قبل توافر اللقاحات على نطاق واسع.

مسار الجائحة

مع تزايد توافر اللقاحات، وتحسن العلاجات وأساليب الفحص والرصد، من المتوقع انخفاض المستويات المحلية لانتقال الفيروس حول العالم بنهاية عام 2022. وسوف تصل بعض المناطق والبلدان إلى المستويات المحلية المنخفضة من انتقال العدوى في وقت أقرب من سواها حسب الظروف ذات الخصوصية القُطرية.

الدعم الكبير من المالية العامة الذي أعلنته بعض البلدان لعام 2021، بما في ذلك ما تم الإعلان عنه مؤخراً في الولايات المتحدة واليابان، وإطلاق الموارد المالية من حزمة التعافي المعروفة باسم "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي"، سيساهم في زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مع انتقال الآثار المواتية إلى الشركاء التجاريين. غير أنه من المتوقع، وفقاً لما ورد في عدد يناير من تقرير مستجدات الراصد المالي، أن تتراجع عجوزات المالية العامة في معظم البلدان في ظل ارتفاع الإيرادات وتراجع النفقات تلقائياً مع حدوث التعافي.

أوضاع مالية داعمة

من المفترض استمرار البنوك المركزية الرئيسية في تنفيذ مرتكزاتها الحالية لسعر الفائدة الأساسي طوال فترة التنبؤات حتى نهاية عام 2022. ولذلك من المتوقع أن تظل الأوضاع المالية عموماً عند مستوياتها الحالية في الاقتصادات المتقدمة مع تحسنها تدريجياً

في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وضمن هذه المجموعة الأخيرة، ومع ترسُخ التعافي، من المتوقع أن تتراجع الفروق بين الكيانات السيادية المصنفة في المرتبة الاستثمارية (التي تمكنت من إصدار سندات دين خارجي بمبالغ كبيرة خلال 2020) والمقترضين ذوي العائد المرتفع (الذين يعاني كثير منهم من ضعف قدرتهم في الحصول على ديون جديدة ولم يتمكنوا حتى وقت قريب ن النفاذ إلى الأسواق الدولية أثناء الجائحة). ووفقاً لما ورد في عدد يناير 2021 من مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي، سيظل التفاؤل سائداً في الأسواق بشأن التوقعات لعام 2021، مع التعويل على استمرار الدعم من السياسات.

تزايد أسعار السلع الأولية

انعكاساً لتوقعات التعافي العالمي، من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط في 2021 بنسبة تزيد قليلاً على 20% مقارنة بالأساس المنخفض في 2020، لكنها ستظل أقل كثيراً من متوسطها في عام 2019. ومن المتوقع كذلك زيادة أسعار السلع الأولية غير النفطية وخاصة أسعار المعادن المتوقع تسارعها بقوة في 2021.

النمو العالمي مهيأ للاكتساب مزيد من القوة في النصف الثاني من 2021

يستند السيناريو الأساسي في تنبؤاته إلى الافتراضات المشار إليها في القسم السابق.

النمو العالمي

بعد انكماش يُقدر بنحو 3.5% في عام 2020، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره 5.5% في عام 2021 وبنسبة قدرها 4.2% في عام 2022. وجاءت التقديرات لعام 2020 مرتفعة بنسبة قدرها 0.9 نقطة مئوية مقارنة بما كان متوقعاً في التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويرجع ذلك للتعافي الأقوى من المتوقع في المتوسط في مختلف المناطق خلال النصف الثاني من السنة. وقد تم تعديل تنبؤات النمو لعام 2021 بزيادة قدرها 0.3 نقطة مئوية نتيجة الدعم الإضافي من السياسات في عدد محدود من الاقتصادات الكبرى وتوقعات ازدياد قوة النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من العام الجاري مدفوعاً بتطورات اللقاحات، متجاوزاً تراجع الزخم في الأجل القريب نتيجة تزايد حالات الإصابة بالعدوى. ويشكل هذا التعديل بالزيادة نسبة كبيرة في مجموعة الاقتصادات المتقدمة، انعكاساً للدعم الإضافي من المالية العامة – لا سيما في الولايات المتحدة واليابان – إلى جانب التوقعات بتوافر اللقاحات على نطاق واسع في مرحلة مبكرة مقارنة بمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

التجارة العالمية

تماشياً مع التعافي المتوقع في النشاط العالمي، تشير التنبؤات إلى نمو حجم التجارة العالمية بنسبة قدرها 8% تقريباً في 2021، ثم تراجعه إلى 6% في 2022. ومع ذلك، من المتوقع تعافي تجارة الخدمات على نحو أبطأ من حجم التجارة في البضائع، وهو ما يتماشى مع استمرار ضعف السفر عبر الحدود لأغراض السياحة والأعمال لحين انحسار انتقال العدوى حول العالم.

التضخم

حتى مع تحقيق التعافي المنتظر في 2021–2022، فمن غير المتوقع سد فجوات الناتج السالبة، من المتوقع أن يظل التضخم قيد السيطرة خلال 2021–2022. ففي الاقتصادات المتقدمة يتوقع أن يظل أقل عموماً من أهداف التضخم التي حددتها البنوك المركزية عند نسبة 1.5%. أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فمن المتوقع أن يكون التضخم أعلى قليلاً من 4%، وهي نسبة لا تزال أقل من المتوسط التاريخي لتلك المجموعة.

وسيظل مستوى النشاط العالمي اقل كثيراً من مستوى تنبؤات مرحلة ما قبل كوفيد19– في عدد يناير 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على امتداد الأفق الزمني للتنبؤات. وتتباين قوة التعافي المتوقع بين مختلف البلدان، حسب حدة الأزمة الصحية، ودرجة الاضطرابات الداخلية التي أصابت النشاط (فيما يتعلق بهيكل

الاقتصاد ومدى اعتماده على القطاعات كثيفة المخالطة)، ومدى الانكشاف لانتقال التداعيات عبر الحدود، والأهم من ذلك فعالية الدعم من السياسات للحد من الأضرار المستمرة.

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

تمكنت الاقتصادات المتقدمة عموماً من توفير دعم موسع من المالية العامة للأسر والشركات (في هيئة إجراءات مباشرة على جانبي الضرائب والإنفاق، وعمليات ضخ رأس المال المساهم، والقروض، والضمانات)، وعززت البنوك المركزية هذا الدعم بالتوسع في برامج شراء الأصول، وتوفير تسهيلات التمويل للإقراض، وفي حالة بعض الاقتصادات، إجراء تخفيضات على أسعار الفائدة. وانعكاساً للدعم القوي من السياسات وتوقعات توافر اللقاحات على نطاق واسع في فصل الصيف من عام 2021، فإن توقعات خسارة الناتج بالمقارنة مع تنبؤات ما قبل كوفيد19- تشكل نسبة أصغر في الاقتصادات المتقدمة عنها في البلدان الأخرى. وتتباين مسارات التعافي بين البلدان داخل هذه المجموعة، حيث يتوقع أن تستعيد الولايات المتحدة واليابان مستويات النشاط المسجلة في آخر 2019 خلال النصف الثاني من 2021، بينما يتوقع أن يظل النشاط في منطقة اليورو والمملكة المتحدة دون المستويات المسجلة في نهاية 2019 حتى عام 2022. ويرجع هذا التباين الشاسع في جانب كبير منه إلى الفروق بين مختلف البلدان في الاستجابات السلوكية للعدوى وعلى مستوى الصحة العامة، ومدى مرونة الأنشطة الاقتصادية ودرجة تكيفها مع انخفاض الحركية، فضلاً عن الاتجاهات العامة التي كانت سائدة مسبقاً، وأوجه الجمود الهيكلي التي كانت تعتري تلك البلدان وقت دخولها الأزمة. وقد تم تعديل تنبؤات 2021 للولايات المتحدة بزيادة قدرها نقطتان مئويتان مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يعكس ترحيل الآثار من الزخم القوي المتحقق في النصف الثاني من 2020 والدعم الإضافي المتاح من الحزمة المالية التنشيطية في ديسمبر 2020. وعلى نفس الغرار، يرجع السبب غالباً في تعديل تنبؤات اليابان لعام 2021 بزيادة قدرها 0.8 نقطة مئوية للدفعة التنشيطية الإضافية من التدابير المالية المقررة في نهاية عام 2020. وقد تم تحييد أثر هذه الزيادات جزئياً بتعديلات خافضة لتنبؤات عام 2021 بالنسبة لمنطقة اليورو نتيجة الضعف المشاهد في النشاط الاقتصادي قرب نهاية 2020، والمتوقع استمراره حتى أوائل 2021 وسط تزايد الإصابة بالعدوى وتجدد حالات الإغلاق العام.

ومن المتوقع أن تتبع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات

النامية كذلك مسارات تعاف متباينة. فمن المتوقع أن تكون هناك فروق كبيرة بين الصين من جهة – حيث أمكن تحقيق تعاف قوي بدعم من إجراءات الاحتواء الفعالة، والاستجابة القوية على مستوى الاستثمارات العامة، ودعم السيولة من البنك المركزي – وبقية الاقتصادات من جهة أخرى. وتواجه الاقتصادات المصدرة للنفط والاقتصادات المعتمدة على السياحة في المجموعة توقعات مستقبلية عسيرة على وجه الخصوص نظراً للبطء المتوقع في عودة أوضاع السفر عبر الحدود إلى طبيعتها والآفاق الضعيفة بالنسبة لأسعار النفط. ووفقاً لما ورد في عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تتسبب الجائحة في انعكاس مسار التقدم المحرز على مدار عقدين من الزمن للحد من الفقر. فهناك ما يناهز 90 مليون سمة يرجح وقوعهم تحت خط الفقر المدقع خلال الفترة من 2020–2021. وستتشكل أنماط التعافي في مختلف المناطق بفعل مواطن التعرض للخطر، والهيكل الاقتصادي، واتجاهات النمو العامة السائدة قبل الأزمة، إلى جانب مدى حدة الجائحة وحجم الاستجابة على مستوى السياسات لمكافحة تداعياتها. ومن أهم التعديلات التي أدخلت على التنبؤات تلك المتعلقة بالهند (2.7 نقطة مئوية لعام 2021)، والتي تعكس ترحيل الآثار الاقتصادية من التعافي الأقوى من المتوقع في 2020 بعد تخفيف أوضاع الإغلاق العام.

المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد

هناك أجواء استثنائية من عدم اليقين تحيط بتوقعات السيناريو الأساسي ورغم أن القيود الجديدة المفروضة في أعقاب طفرة الإصابة بالعدوى (لا سيما في أوروبا) تشير إلى احتمال ضعف النمو في أوائل 2021 أكثر مما كان متوقعاً، هناك عوامل أخرى تجذب توزيع المخاطر في الاتجاه المعاكس. وبخلاف موضوع الجائحة، نجد أن اتفاق شهر ديسمبر حول شروط خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قضى على واحد من أهم مخاطر التطورات السلبية (أي "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق").

على جانب التطورات الإيجابية، من شأن انتشار المزيد من الأخبار المواتية عن تصنيع اللقاحات (بما في ذلك تلك اللقاحات قيد التطوير في اقتصادات الأسواق الصاعدة)، وتوزيعها، وفعالية العلاجات يمكن أن يزيد من التوقعات بإنهاء الجائحة بأسرع من المفترض السيناريو الأساسي، وهو ما يعزز الشعور بالثقة بين الشركات والأسر. وسيؤدي ذلك إلى توليد التعافي القوي في الاستهلاك والاستثمار والتوظيف، فتشرع الشركات في التوظيف وتوسيع طاقتها الإنتاجية تحسباً لتزايد الطلب. وستؤدي مكاسب الدخل المتحققة من ذلك إلى دعم زيادة الإنفاق وزيادة تركزه في بداية الفترة أكثر مما كان متوقعاً. وسيصبح النمو العالمي أكثر قوة مما كان مفترضاً في السيناريو الأساسي. ومن شأن ازدياد الدعم من سياسة المالية العامة أكثر من المفترض في السيناريو الأساسي مع انتقال الآثار الإيجابية إلى الشركاء التجاريين أن يعزز النشاط العالمي أكثر.

وعلى حساب التطورات السلبية، فقد يصبح النمو أضعف من المفترض في السيناريو الأساسي في حالة تعذر احتواء تفشي الفيروس (بما في ذلك ما ينجم عن التحورات الجديدة)، وازدياد معدلات العدوى والوافيات بسرعة قبل توافر اللقاحات على نطاق واسع، وإذا تبين أن إجراءات التباعد الطوعي أو الإغلاق العام أقوى مما كان متوقعاً. ومن شأن بطء التقدم أكثر من المتوقع على صعيد التدخلات الطبية أن يوهن الآمال بالخروج السريع نسبياً من الجائحة ويضعف الثقة. وعلى وجه التحديد، قد تتعرض عملية تعميم اللقاحات لفترات من التأخر، وقد يتسبب التردد واسع النطاق في عرقلة مسار تلقي تلك اللقاحات، وقد تكون المناعة التي توفرها اللقاحات أقصر أمداً مما كان متوقعاً، وقد يكون التقدم المحرز على مستوى العلاجات محدوداً. ومن شأن تزايد القلاقل الاجتماعية، بما في ذلك الناجمة عن زيادة عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على اللقاحات والعلاجات، أن يزيد من التعقيدات أمام تحقيق التعافي. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تم سحب الدعم المقدم من السياسات قبل أن يترسخ التعافي، فقد تزداد حالات الإفلاس بين الشركات التي تتمتع بمقومات البقاء لكنها تفتقر للسيولة، مما يؤدي إلى المزيد من خسائر التوظيف والدخل، ومن الممكن أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية المترتب على ذلك إلى زيادة مخاطر تمديد الدين للفئات الضعيفة من المقترضين، وزيادة الأعداد الكبيرة بالفعل من الاقتصادات التي تعاني من حالة المديونية الحرجة (عدد يناير 2021 من تقرير مستجدات الراصد المالي)، وزيادة حالات الإعسار بين الشركات والأسر (عدد يناير 2021 من مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي).

سياسات تعزيز التعافي

ساهمت السياسات النقدية والمالية العامة وسياسات القطاع المالي التي اتسمت بالقوة والسرعة في الحيلولة دون تحقيق نتائج أسوأ، وفقاً لما وردت مناقشته في عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي بعض الحالات، ساهمت التحويلات الحكومية لقطاع الأسر في إعطاء دفعة سريعة للإنفاق الاستهلاكي – لا سيما للأسر التي تعاني من نقص السيولة. وساهمت التحويلات الحكومية لقطاع الشركات، إلى جانب الضمانات الائتمانية وبرامج التمويل للإقراض، في منع حالات الإفلاس التي كان من المحتمل وقوعها بخلاف ذلك (لكنها أبقت كذلك على الشركات التي تفتقر لمقومات البقاء، مما قد يلقي بالعبء على الإنتاجية الكلية في المستقبل). وتخلص تحليلات خبراء الصندوق لعينة من 13 اقتصاداً متقدماً على مدار الفترة من عام 1990 حتى أزمة كوفيد إلى تراجع حالات الإفلاس فعلياً خلال فترة هذا الركود على عكس المشاهد أثناء فترات الركود السابقة. وقد يرجع السبب وراء هذا التراجع إلى حد ما لقرارات تأجيل إشهار الإفلاس المطبقة في بعض البلدان. ووفقاً لما سبقت مناقشته في عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، سيكون من الضروري وضع أطر فعالة لحالات إفلاس الشركات تقوم بتوزيع الخسائر بين المستثمرين والدائنين والمالكين حتى يمكن التعامل مع أي تراكمات قد تنشأ. كذلك، قد يتعين تعزيز (أو استحداث) أطر خاصة لإعادة هيكلة الشركات خارج المحاكم لتسريع الإجراءات.

أهداف السياسات

بالبناء على هذه النجاحات، ينبغي أن تعمل السياسات على ضمان فعالية الدعم لحين بدء النشاط الاقتصادي في العودة إلى طبيعته بدعم من تطورات اللقاحات والحد من الأضرار المستمرة جراء الركود العميق في السنة الماضية. وينبغي كذلك أن تحرص السياسات الرامية إلى دعم الاقتصاد في الأجل القريب على المضي قدماً بتحقيق الأهداف متوسطة الأجل من حيث وضع الاقتصادات على مسار تحقيق نمو يتسم بالصلابة والإنصاف. وسيكون من المفيد في هذا الصدد الاستعانة بالمبادرات التي تؤدي إلى زيادة الناتج الممكن، وحماية الفئات الضعيفة، وتضمن تحقيق النمو التشاركي الذي يجني الجميع ثماره، وتعجل من التحول المنشود إلى نظام اقتصادي أقل اعتماداً على الكربون.

الموارد اللازمة للرعاية الصحية

لا تزال الأولوية الرئيسية متمثلة في ضمان توافر الموارد الكافية لنظم الرعاية الصحية في كل مكان لمكافحة الجائحة عالمياً. وهذا يعني تأمين التمويل الكافي لشراء اللقاحات وتوزيعها، وإجراء الفحوصات، وتوفير العلاجات، وإتاحة معدلات الوقاية الشخصية، والاستثمار في مرافق الرعاية الصحية. ولا تزال الحاجة ماسة للمساعدة من المجتمع الدولي بتوفير الدراية الفنية والمعدلات لتلك الاقتصادات التي تعاني من ضعف القدرات في نظم الرعاية الصحية. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي كذلك على نحو وثيق للتعجيل من وصول اللقاحات إلى كل البلدان، بسبل منها تعزيز التمويل المتاح لآلية "كوفاكس"، وضمان توزيع اللقاحات بلا قيد أو شرط.

السياسات الاقتصادية للحد من الأضرار المستمرة

ينبغي مواصلة دعم الجهود المتعلقة بالصحة العامة بسياسات اقتصادية جيدة التصميم ومعدة خصيصاً حسب مرحلة تفشي الجائحة. وفي حالة بقاء معدلات انتقال العدوى محلياً على مستوياتها المرتفعة، وكان من الضروري تخفيض سرعة العودة للتعاملات المباشرة وجهاً لوجه، فسوف ينبغي الاستمرار في توفير الإمدادات الحيوية، بما في ذلك التحويلات المقدمة للعمالة المسرّحة وللشركات التي تعاني من خسائر في الإيرادات ولكنها بخلاف ذلك تتمتع بمقومات البقاء. وحيثما يكون معدل انتقال العدوى قد انخفض على المستوى المحلي وبدأ النشاط الاقتصادي بالعودة إلى مستوياته الطبيعية، يمكن عندئذٍ سحب تلك الإمدادات الحيوية بالتدريج عن طريق جعل معلماتها أقل سخاء بمرور الوقت (على سبيل المثال، في إطار برامج ساعات العمل المخفضة، يمكن تخفيض حصة الحكومة في الأجور عن ساعات العمل المفقودة، وتكملتها بإعانات دعم التوظيف). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستعانة بدفعات تنشيطية أوسع نطاقاً في تلك البلدان

لدعم التعافي عند اللزوم. ومن المجالات ذات الأولوية في هذا الشأن الإنفاق على التعليم لمعالجة الانتكاسة في مراكمة رأس المال البشري، والتحول الرقمي لتعزيز نمو الإنتاجية، والاستثمارات الخضراء لتشجيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وزيادة ترشيد الطاقة. ووفقاً لما ورد في عدد أكتوبر 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من شأن إعطاء دفعة للاستثمارات الخضراء مع ارتفاع معتدل لكنه مطرد في أسعار الكربون أن يحققا التخفيضات المنشودة في الانبعاثات وفي الوقت نفسه دعم التعافي من الركود الناجم عن الجائحة.

سياسات التصدي لعدم المساواة

ومن الممكن تكملة هذه الجهود بالاستثمار في برامج إعادة التدريب واكتساب المهارات الجديدة بهدف تحسين آفاق إعادة توظيف العمالة المسرحة، وتقوية المساعدة الاجتماعية حسب الحاجة (على سبيل المثال، عن طريق التحويلات النقدية المشروطة ومدفوعات الرعاية الطبية للأسر منخفضة الدخل)، وتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية (عن طريق تخفيف معايير الأهلية للحصول على إعانات البطالة، وتوسيع نطاق التغطية ليشمل إجازات رعاية الأسرة والإجازات المرضية مدفوعة الأجر) – وبإمكانها جميعاً المساهمة في معالجة الآثار غير المتوازنة على سوق العمل من جراء الأزمة وكبح تزايد عدم المساواة.

وبحسب صندوق النقد الدولي لا تزال الاقتصادات المتقدمة تتمتع بانخفاض تكلفة الإقراض إلى حد كبير وبوسعها الاستفادة من هذه الفرصة لتوفير الدعم من المالية العامة حسب الحاجة للتأكد من تحقيق تعاف دائم. وعلاوة على ذلك، نظراً لثبات التوقعات التضخمية وانحسار الضغوط التضخمية في مختلف بلدان المجموعة، ينبغي أن تظل السياسة النقدية مواتية لحين ترسيخ التعافي. وسوف يكون لمثل هذه السياسات كذلك آثار انتشارية إيجابية تمتد إلى الاقتصادات التي تعاني من قيود أكبر كما أنها ستخفض من أرجحية حدوث تحولات مُربكة في حافظة القروض نتيجة التباين فيم واقف السياسات في مختلف البلدان خلال مرحلة التعافي.

أما اقتصادات الأسواق الصاعدة فينبغي أن تواصل تقديم الدعم من سياسة المالية العامة والسياسة النقدية حيثما لا تكون هناك مخاطر تهدد استدامة القدرة على تحمل الدين وحيثما تكون التوقعات التضخمية ثابتة إلى حد كبير. وفي حالة استمرار البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة في تطبيق برامج شراء الأصول، ينبغي توخي الوضوح في الإعلان عن الأهداف المرجوة – لا سيما فيما يتعلق بمدى توافقها مع المهام المنوطة بها لتحقيق استقرار الأسعار. وبخلاف اعتبارات الحيز المالي، فإن استراتيجيات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي – بما في ذلك سياسات أسعار الصرف – سوف تتباين حسب هيكل كل اقتصاد وأنواع الصدمات التي يتعرض لها أثناء التعافي. وفي البلدان التي تتمتع بأسواق مالية عميقة وانخفاض أوجه عدم الاتساق في ميزانياتها العمومية، فإن مرونة أسعار الصرف بإمكانها استيعاب الصدمات بفعالية والحد من سوق توزيع الموارد. وفي حالة البلدان التي تعاني من جوانب الضعف في ميزانياتها العمومية وتشوب أسواقها العيوب، فقد يكون من المفيد في بعض الظروف التدخل في سوق الصرف واتخاذ تدابير مؤقتة لإدارة التدفقات الرأسمالية، وذلك لأسباب منها تعزيز استقلالية السياسة النقدية للاستجابة للتطورات الداخلية على صعيدي التضخم والناتج. غير أنه لا ينبغي الاستعاضة بهذه التدابير عن إجراء التصحيح الاقتصادي الكلي اللازم.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فالحيز المتاح لها من السياسات أقل من ذلك بكثير كما أن كثيراً منها دخل الأزمة محملاً بمستويات مديونية مرتفعة يتوقع أن ترتفع بدرجة أكبر أثناء الجائحة. وسوف يكون من الضروري توفير الدعم من المجتمع الدولي من خلال المنح، والقروض بشروط ميسرة، وتخفيف أعباء الديون لضمان عدم إثقال كاهل هذه البلدان بتكاليف الأزمة وتزايد الفقر.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

A big Business starts with Networking
Your step forward starts with **Ghorfa**

Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49

خالد حنفي: الارتقاء بمسار العلاقات العربية - الأوروبية عبر الطاقات الهائلة للتحول الرقمي

أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي إلى أنّ "التعاون العربي الأوروبي يستند إلى مصالح مشتركة وتاريخ طويل وجوار وقرب جغرافي، حيث نجح الجانبان في نسج شبكة متينة من العلاقات المؤسساتية والمجتمعية"، مؤكدا أن "الاتحاد الأوروبي في طليعة الشركاء التجاريين لبلدان العالم العربي وحل عام 2019 في المرتبة الخامسة من حيث التصدير بعد كل من الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا بنسبة 6.3% من إجمالي مستوردات الاتحاد الأوروبي. كما أن العالم العربي هو اربع أكبر مستورد من الاتحاد الأوروبي بعد كل من الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بنسبة 7.9% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي".

كلام حنفي جاء خلال كلمة له في الندوة التي نظمتها الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللكسمبورجية في إطار معرض تشجيع الاستثمار والصادرات البلجيكي، بعنوان "تعزيز الشراكة العربية الأوروبية ما بعد أزمة كوفيد".

وشدد على أن "التعاون العربي الأوروبي ينطوي على طاقات هائلة في ضوء العلاقات التاريخية والثقافية الواسعة. كما أن الاتحاد الأوروبي والدول العربية يمثلان اثنين من أكبر المجموعات الاقتصادية في العالم. ولكن ورغم الجوار والعلاقات الواسعة النطاق، فإن جزءا محدودا فقط من هذه الطاقات يتحقق، الامر الذي يتطلب اعادة نظر جدية بالتعاون المشترك لتأخذ الشراكة أبعادها الطبيعية التي تعود بالمنفعة المتبادلة لكلا الجانبين".

وقال: "لقد كان الاتحاد الأوروبي في السابق الشريك التجاري الاول للعالم العربي، ولكن هذه الشراكة تراجعت كثيرا لصالح دول الشرق الأقصى والاميركيتين بسبب القيود والعقبات المفروضة على الصادرات العربية والشروط الصعبة لقواعد المنشأ، الامر الذي يستدعي إعادة التفكير لكي تأخذ الش اركة أبعادها المستحقة والمتكاملة الأهداف".

وأكد أن "النظر إلى العلاقات من الناحية التقليدية يبقى قاصرا في ظل التحول التاريخي الذي احدثته الثورة الصناعية الرائعة والتغير لطبيعة الحياة والاقتصاد، فضلا عن التداعيات غير المسبوقة التي أحدثتها جائحة كورونا. فنحن نعيش اليوم في ظروف بالغة الصعوبة ومليئة بالتحديات وتشكل مفترق طرق رئيسي لما سيكون عليه المستقبل في منطقتينا، وعلينا أن نجسد رغبتنا المشتركة في الارتقاء بمسار علاقاتنا إلى مستويات أعلى مما هي عليها حاليا من خلال وضع معايير مشتركة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة بين القطاعين العام والخاص ارتكازا على تطوير لوجستيات النقل والموانئ لتعزيز ربط شبكات الطرق البحرية والبرية وسكك الحديد وسلاسل العرض والقيم المضافة، وكذلك الطاقات الهائلة الممكنة للتحول الرقمي".

واعتبر أن "كيفية تجسيد هذا التعاون على أرض الواقع، يكون عبر وضع تصور شمولي متكامل للمشروع المستقبلي الذي نريده لفضائنا، يقوم على ترتيب عقلاني للأولويات، ورسم محكم لأهداف واقعية، ونهج أسلوب تشاركي واستباقي، يعتمد آليات عمل مرنة ومتطورة. حيث نحتاج الى أجندة تعاون مشتركة جديدة أبعد من مجرد مواجهة الأزمات الحالية، بل تنطوي على مشروعات رقمية مشتركة في شتى القطاعات الحيوية، من الطاقة المتجددة إلى التكنولوجيا، إلى السياحة والتجارة".

وتابع: "بالأمس قبل عدة أيام ناقشنا في اجتماع رفيع المستوى لمؤسسات العمل العربي المشترك المنضوية تحت مظلة الجامعة العربية مجموعة من المقترحات المهمة لتعزيز التحول الرقمي في العالم العربي، وتتناول إقامة مرصد لمتابعة ومواجهة الكوارث، بما فيه جائحة كورونا، وآليات للحماية من القرصنة، وغيرها العديد من المقترحات لإنشاء شركات رقمية بسن المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة والقطاع الخاص العربي تستهدف إقامة جامعة عربية

رقمية وأكاديمية للابتكار العلمي ومنصة للتجارة الإلكترونية العربية وقاعدة بيانات البحث للابتكار ومنصة للجودة في التعليم وغيرها. كما أطلق اتحاد الغرف العربية مبادرة للتحول الرقمي من خلال شراكة مع اتحاد المصارف العربية وقد تم إطلاقها في مدينة دبي عام 2020 وتشمل المنصات المعلوماتية والمتخصصة في التحول الالكتروني في عمليات التحول الالكتروني في العمليات التجارية وعمليات النقل، وكذلك مع منظمة يونيدو– البحرين من خلال برامج دعم الابتكار والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ونحن نحتاج لأن نفعل التعاون العربي الأوروبي في هذه المجالات جميعها، خصوصا وأن أوروبا قطعت شوطا كبيرا في مجال الثورة الرقمية، بل إنها انطلقت بالأساس منها".

ريادة الاعمال

في سياق آخر، أطلق اتحاد الغرف العربية بالشراكة مع اتحاد الغرف التجارية المصرية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) مبادرة لدعم ريادة الاعمال ورواد الاعمال في العالم العربي. وكانت مصر اولى محطات هذه المبادرة على أن تعمم التجربة والمبادرة على باقي البلدان العربية.

وحظيت هذه المبادرة بمظلة رئاسة مجلس الوزراء المصري، وزارة الصناعة والتجارة المصرية، وزارة التخطيط المصرية، البنك المركزي المصري، المؤسسة المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (MSMEDA)، واتحاد الغرف التجارة المصرية.

وانطلقت المبادرة باختيار ثلاث محافظات رائدة بالشراكة مع النظام البيئي المحلي الذي يضم ممثلين من مختلف أصحاب المصلحة داخل الثلاث محافظات (سوهاج، المنيا، البحيرة) وتحديد اهم القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية في ضوء خطة مصر للتنمية". وقد بدأت المرحلة الاولى للمبادرة بإعداد كوادر من ثلاث محافظات تم اختيارهم وفقا لمعايير دولية تمهيدا لتكليفهم بإدارة مراكز ريادة الأعمال المزمع إنشاؤها بالغرف التجارية بالثلاث محافظات لخدمة أبناء المحافظات من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسيقدم البرنامج وفقا للأليات المتبعة دوليا في هذا الصدد تحت إشراف وإعداد اليونيدو ITPO AICEI / البحرين والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. جاء إطلاق المبادرة خلال تنظيم اتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، واتحاد غرف التجارة المصرية، دورة تدريبية استمرت على مدار ٥ أيام بعنوان "تدريب مدرّبين لتدريب روّاد الأعمال"، بمشاركة أهم الخبراء والمدرّبين إضافة إلى حضور بارز للغرف العربية.

وحظيت الجلسة الافتتاحية بمشاركة عربية ومصرية بارزة، وبكلمات هامة لكل من امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، رئيس اتحاد غرف التجارة المصرية المهندس ابراهيم العربي، الدكتورة جيهان صالح مستشارة رئيس الوزراء المصري، الامين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية السفير كمال حسن علي، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إسماعيل عبد الغفار، رئيس مكتب "يونيدو"– البحرين هاشم حسين، اضافة الى رئيس مكتب "يونيدو" – القاهرة الدكتور باسل الخطيب.

وفي هذا الإطار أكّد أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، على "أهمية انعقاد الندوة وبمشاركة أهم الخبراء والأكاديميين"، مثنيا على "مشاركة الغرف العربية بشكل بارز في هذه الدورة التدريبية، حيث تعتبر ريادة الأعمال ورواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على نطاق واسع، عاملاً حيوياً في النظم الاقتصادية الوطنية، لا سيما وأنهم يخلقون فرص عمل من إجمالي الوظائف بنسبةٍ أعلى من تلك التي يخلقها أرباب العمل الآخرون".

وقال: "يأتي انعقاد الدورة تماشياً مع التوصيات التي وضعها منتدى القطاع الخاص العربي الذي عقد في بيروت عام 2019 لتعزيز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل للشباب في المنطقة العربية من خلال إنشاء مراكز ريادة الأعمال وبرامج تمكين المرأة، وتنفيذا لتوصيات ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تم عقدها بالتنسيق ما بين الجامعة العربية واتحاد الغرف العربية فيما يخص تبعات ازمة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالوطن العربى".

ولفت حنفي إلى أنه "تم تفعيل التوصيات من قبل اتحاد الغرف العربية واليونيدو ITPO / AICEI البحرين ببدء تأسيس وتشغيل مراكز لدعم رواد الأعمال (EDIP) بالتنسيق مع اتحاد المصارف العربية والاتحاد العربي للتنمية الزراعية والاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري".

بدوره ألقى رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، المهندس إبراهيم العربي، كلمة في افتتاح أعمال الدورة التدريبية، نوّه فيها بالجهود التي يقوم بها اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل دعم فكر ريادة الأعمال في العالم العربي.

وأكّد أنّ "دعم روّاد الأعمال ومساعدتهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع والتي غالبا ما تكون مشاريع ابتكارية"، لافتا إلى "ضرورة إصلاح التعليم بحيث يصبح قادراً على تعليم الشباب الثقة بالنفس وتعزيز مهارات التفكير السليمة".

تحسين بيئة الأعمال في العالم العربي لريادة الأعمال والابتكار

اعداد: البحوث اقتصادية – اتحاد الغرف العربية

يمكن الإشارة إلى أنّ نحو 96% من الاقتصاد العالمي قائم على رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعزز الابتكار والنمو الاقتصادي وتخلق فرص العمل، كما توظف معظم القوى العاملة في العالم (ITU). وقد أصبحت ريادة الأعمال اليوم المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وترتبط بمجموعة من العوامل، مثل نوعية التعليم، بيئة الأعمال، والبيئة التشريعية والسياسية، وخصوصا التحول الرقمي.

ويقع التحول الرقمي اليوم في موقع القلب من المنافسة العالمية على قمة النظام الدولي، كما أن شركات التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك المنصات، خرجت تقريبا كرابح وحيد من أزمة جائحة كورونا.

يتمتّع العالم العربي بتواصل رقمي معتبر، حيث 88% من السكان يستخدمون وسائل التواصل الرقمي بشكل يومي، و94% منهم يمتلكون هواتف ذكية، ومن الدول مثل السعودية (المرتبة 7 عالميا) والإمارات ومصر من يحتلون مراتب متقدمة عالميا بالنسبة للتواصل الاجتماعي. ورغم هذه المؤشرات، لكن ريادة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي لا تزال أقل بكثير من الطاقات الكامنة، وبنسبة لا تتجاوز 8% من الإمكانيات، بما يعد أقل 10 مرات من الولايات المتحدة.

وهناك مجموعة من العوامل الرئيسية المهمة لتحسين بيئة ريادة الأعمال والابتكار، وهي:

- **المهارات:** تتكون من التعليم الجيد والشهادات المتخصصة، والتدريب على ريادة الأعمال، والبحث والتطوير والمهارات الخلاقة، مهارات التسويق المحلي والدولي.
- **السياسات والتشريعات:** بما يؤدي إلى سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وسهولة التجارة عبر الحدود، توفر سياسات وتشريعات تتصل بالبنى التحتية الرقمية، وبالبحث والتطوير،

ومؤسسات حكومية داعمة للاستثمار.

- **البنى التحتية لـ ICT:** بما يتيح حرية وسهولة الوصول والقدرة على تحمل تكاليف الإنترنت والحصول على البيانات.

- **التمويل:** من القطاع الخاص، وصناديق تمويل رأس المال المخاطر، التمويل الحكومي، تمويل ودعم القروض، الأسواق المالية.

- **الدعم والشبكات:** المسرعات/ الحاضنات، الفعاليات، الشراكات مع الجامعات والصناعيين، توفير مساحات العمل المشتركة والحدائق التقنية، توفر الموجهون والمدربون والخبراء الفنيون والمستشارون الداعمون.

- **ثقافة ريادة الأعمال:** الترحيب المجتمعي، دور القدورة، دور الإعلام، تشجيع الطموح والريادة.

- **طاقات الأسواق:** الجاهزية الرقمية، رقمنة الخدمات الحكومية، حجم السوق (B2B، B2C)، كفاءة السوق المحلي، الاندماج مع الأسواق الدولية.

وفي مصر على سبيل المثال، شهد العقد الماضي زيادة ملحوظة في عدد الشركات الناشئة وحاضنات لمثل هذه الشركات مع زيادة لافتة لمشاركة الإناث. ولكن ريادة الأعمال في مصر تواجه مشكلات التمويل وحقوق الملكية الفكرية والربط بين الشباب داخل مصر ومع العالم الخارجي، فضلا عن العراقيل المتعلقة بالإجراءات ونظم الدفع المالي الإلكتروني. كما هناك عدة ثغرات تتعلق بضعف انتشار الإنترنت في المناطق الريفية، وتحتاج البنى التحتية للإنترنت والمحمول إلى تحسينات كبيرة في الجودة، وكذلك هناك حاجة إلى المزيد من برامج وأنشطة ريادة الأعمال لتغذية روح المبادرة، وإلى تزويد رواد الأعمال المحتملين بالأدوات والمنهجيات المناسبة لنقل أفكارهم إلى المستوى التالي وإطلاق شركاتهم الناشئة.

وعلى المستوى العربي، هناك حاجة إلى توحيد الجهود حيث توجد العديد من المبادرات الخلاقة، ومن شأن توحيدها عبر المنصات المشتركة المتخصصة لأصحاب المصلحة أن يعظم الفوائد للجميع ويساهم كثيرا في تعزيز ريادة الأعمال الرقمية والتكنولوجية.

والتدريب مهم جدا وخصوصا بالنسبة لتدريب المتدربين، وتبين دراستنا لأوضاع الدول العربية تنوع الاحتياجات في عالمنا العربي مع اختلاف مستويات التنمية في كل من الدول العربية ومستويات البيئة المناسبة لريادة الأعمال والابتكار. ومن هنا أهمية اختيار وتوجيه النوعية الصحيحة للتدريب، مثلا:

- في دول مثل **الإمارات والبحرين** هناك حاجة للمهارات الرقمية المتقدمة وريادة الأعمال العالمية والابتكار.

- في دول مثل **المغرب والأردن** نحتاج لتوفير المهارات الصحيحة والمناسبة للمنافسة في الاقتصاد المحلي والعالمي.

- في **عُمان** يحتاج رواد الأعمال للتزود بالمعارف والمهارات اللازمة لبدء وتنمية أعمالهم الخاصة.

- في **قطر** رغم توفر العديد من المؤسسات الداعمة لريادة الأعمال، ثمة خشية من المخاطر، كما هناك ضعف في المهارات الإدارية لدى شريحة الخريجين الجدد ويفتقرون إلى التدريب في هذا المجال، كما في مجال إدارة المخاطر.

- المعوقات الأساسية في **تونس** تتعلق بالتمويل، وبعدم توافق مهارات الخريجين مع احتياجات القطاع الخاص واحتياجات الثورة الرقمية الجديدة.

- رغم التحول الكبير الذي شهدته **السعودية** في تعزيز دور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتوفر العديد من التسهيلات الحكومية، لا تزال قلة من الإناث قد استفدن من الآليات المتوفرة، وبالتالي من المهم إعداد برامج مخصصة لهذه الفئة المهمة التي تشكل تقريبا نصف المجتمع السعودي.

- العديد من رواد الأعمال في **الكويت** يتوقعون أن يحققوا الأرباح من الشهر الأول، وسيساعد توفير برامج الإرشاد والتدريب لتعزيز المهارات.

- أكثر ما يواجه الشركات الناشئة في **الجزائر** مشكلة التمويل ونقص التدريب والتوجيه لبدء العمل التجاري.

- يحتاج رواد الأعمال في **لبنان** إلى صقل المواهب المحلية والخريجين الجدد في إطار الإعداد للاقتصاد الرقمي مع التركيز على المهارات الشخصية.

- ثمة حاجة في **العراق وفلسطين** إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتوفير التدريب للشركات الناشئة على المهارات اللازمة لمشروعاتهم الرقمية.

- دول مثل **موريتانيا واليمن وجيبوتي والصومال** تحتاج برامج تدريب للمهارات الرقمية على المستوى الأساسي الأولي لكيفية إنشاء شركات ناشئة، فيما الحاجة في **السودان** لبرامج تدريب على المستوى الأساسي المتوسط.

نتائج الدول العربية في المؤشر العالمي للابتكار

	المؤشر (0-100)	المرتبة	البلد	المؤشر (0-100)	المرتبة
الدول الأولى عالميا			الإمارات	41.79	34
سويسرا	66.08	1	تونس	31.21	65
السويد	62.47	2	السعودية	30.94	66
الولايات المتحدة	60.56	3	قطر	30.81	70
المملكة المتحدة	59.78	4	المغرب	28.97	75
الدانمارك	58.76	5	الكويت	28.4	78
			البحرين	28.37	79
تفاوت كبير بين الدول العربية في مؤشر الابتكار			الأردن	27.79	81
			عمان	26.5	84
			لبنان	26.02	87
			مصر	24.23	96
			الجزائر	19.48	121
			اليمن	13.56	131

اجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك على مستوى الخبراء

عقد الاجتماع (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك على مستوى الخبراء، في فرع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في القرية الذكية حضوريا وعن بعد، بحضور ممثلي المنظمات والاتحادات العربية ورئاسة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الذي أكد على أهمية دور مؤسسات العمل العربي المشترك وأهمية موضوع الاجتماع الذي يركز على أهمية التحول الرقمي في إطار العمل العربي المشترك. كما تحدث مستضيف الاجتماع رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الدكتور إسماعيل عبد الغفار منوها بعقد الاجتماع في القرية الذكية التي تعد أكبر مدينة ذكية للعلوم والتكنولوجيا في العالم العربي.

وكان الاجتماع مهما لأنه ركز على موضوع واحد يتعلق بموضع المستقبل وهو التحول الرقمي، بينما كانت الاجتماعات السابقة تتناول الكثير من الموضوعات بما يشتت المناقشات التي غالبا ما تتركز على قيام أعضاء اللجنة كل بالترويج لمنظمته. وفي ما يلي أبرز نتائج الاجتماع:

البند الأول: متابعة تنفيذ قرارات الاجتماع السابق.

تركز النقاش على مقترح منظمة العمل العربية لإنشاء مرصد عربي في مواجهة جائحة كورونا، واقترح أن تكون مهمته مرنة لمتابعة الاخطار والأزمات والطوارئ والكوارث المختلفة. وهناك

عدد من المنظمات لديها مراصد ومؤهلة لهذه المهمة خاصة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وبالتالي يكون مرصدها نقطة مركزية وينسق مع باقي المنظمات لا سيما التي تمتلك مراصد من هذا النوع في إطار لجنة تجتمع افتراضيا أو حضوريا عند الحاجة.

البند الثاني: التحول الرقمي والقرصنة الإلكترونية.

قدمت مداخلة من قبل اتحاد المصارف العربية أشارت إلى التحول إلى الرقمية على كافة المستويات بالأخص بالنسبة للمصارف والعملات الافتراضية وغيرها من الخدمات الرقمية، مما خلق تحديات جديدة من ناحية البنى التحتية وسلامتها وبيئة العمل الآمنة للمستخدم لكي لا يتعرض للقرصنة. وأشار إلى الأخطار المتوقعة 2021 والتي ستتركز في مجالات متنوعة (طلب فدية، تعرض المواقع العالمية الرئيسية، Fiber wars المدعومة من حكومات، هجمات على الاستخدام المنزلي من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي، هجمات على منتجات رقمية جديدة، وعلى Quantum computing التي تعطي سرعة مهولة، استهداف للسحابات).

وقدمت أيضا مداخلات من قبل فريق الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والتي شكلت لجنة مختصة بالموضوع، وأوصت بتعزيز مرتكزات الرقمية التي تتطلب تشريعات وبيانات وبناء القدرات ونشر الوعي وبنى تحتية والأمن السيبراني وإجراءات محاسبة رقمية وللتعافي من الكوارث، وكذلك أهمية وجود مراكز بحثية رقمية وتوفير تمويل للتحول الرقمي وتعزيز التعليم الرقمي وتجميع الطاقات البشرية الرقمية العربية بدعم من استثمارات قوية (ريادة الأعمال). كما أوصت بالترحيب بمبادرات الأكاديمية بإقامة مركز تميز عربي في الذكاء الاصطناعي، وتكوين مركز استشاري عربي رقمي، ونموذج التعليم الإلكتروني الذي أثبت نجاحه كنواة لدراسات جامعية متكاملة، ودعوة الجامعة والأكاديمية لتشكيل فريق عمل عربي بمجالات الشبكات وتأمين المعلومات، ولتنظيم منتدى عربي لمناقشة تحديات الأمن السيبراني بالتعاون مع أعضاء لجنة التنسيق العليا.

كما قدمت المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات مقترحا عمليا لمؤسسات العمل العربي لحماية شبكاتها من الهجمات الإلكترونية والذي أوصى كل من المنظمات العربية بإحداث لجنة سلامة المعلوماتية، وتعيين مسؤول عن النظام المعلوماتي، واعتماد البريد الإلكتروني الرسمي للمنظمة، وإحداث خلية لسلامة النظام المعلوماتي، وتطوير دليل إجراءات داخلي لسلامة النظم المعلوماتية، ووضع مخطط سنوي لتدريب الموظفين، وتنفيذ خطط السلامة المعتمدة، وحظر اعتماد المواقع الضعيفة، وتعيين مسؤول لموقع الويب، وتكليف خبير للتدقيق في السلامة مرة كل سنة.

وفي ما يتعلق بالتعاون مع الجهات الدولية في مجال الخدمات الرقمية أوصى المشاركون بالاستفادة من الأكاديمية كبيت خبرة قبل التوقيع على أي اتفاقيات للتعاون الرقمي، وأن تقوم المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات بتحديد ضوابط محددة بشأن التعاون مع الجهات الدولية في مجال الخدمات الرقمية من خلال إعداد دليل مرجعي لتوطين المعلومات وحمايتها.

كما تم التأكيد على أهمية التحول الرقمي لتعزيز الزراعة الذكية في العالم العربي، والمدن الذكية، وعلى عمل إطار عربي موحد لمكافحة القرصنة المعلوماتية.

البند الثالث: مقترح مؤسسة طلال أبو غزالة العالمية لإنشاء شراكات بين المنظمات العربية المتخصصة والقطاع الخاص.

تقدمت عدة منظمات بملاحظاتها على المقترح الذي يتضمن إنشاء كيانات جديدة وتحتاج إلى خطط وآليات تفعيل وتمويل، ومنها ما هو قائم أصلا بما يتطلب تلافي الازدواجية، وبالتالي التوصية بالاستفادة من طاقات وإمكانيات هذه المؤسسة الناجحة واستيعاب المقترحات في إطار التمويل الذاتي لإقامة شراكات مع القطاع الخاص ضمن برامج تعاون في إطار المنظمات نظرا لصعوبة إنشاء وتمويل مؤسسات جديدة. بمعنى أن يتم بلورة مجالات التطبيق في إطار مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

الإمارات تضاعف ميزانيتها الاتحادية 130 في المئة

كشف نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم، عن مضاعفة الامارات الميزانية الاتحادية 130 في المئة خلال 15 عاما، مشيراً إلى أنّ "اقتصاد الامارات يعتبر الثاني عربيا في الحجم، والدولة الأولى إقليمياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وفي سهولة ممارسة الأعمال، إضافة إلى أن التصنيف السيادي المالي الحكومي يعد الأعلى في المنطقة".

وأوضح في رسالة إلى الإماراتيين بمناسبة مرور 15 عاماً على توليه رئاسة الحكومة، أنّ "الحكومة أجرت أكبر عملية إصلاح تشريعي عبر أكثر من 50 قانوناً جديداً لتواكب المستقبل، وغيرت نموذج تقديم 2500 خدمة حكومية من تقليدية إلى ذكية، وأصبحت حكومة دولة الإمارات الثانية عالمياً في الكفاءة المالية". ولفت إلى أنّ "الامارات أصبحت الأولى عالمياً في مؤشر الاستقرار الكلي للاقتصاد، والأولى عالمياً في نسبة المستشفيات المعتمدة دولياً، والأولى عالمياً في سهولة الحصول على الكهرباء، والأولى عالمياً في توفر الإنترنت المتنقل عريض النطاق، والثانية عالمياً في

القدرة على التكيف مع المتغيرات. كما أصبحت الأولى عربياً في سيادة القانون وكفاءة النظام القضائي، والأولى عالمياً في الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص، والأولى عالمياً في المهارات المالية في القطاع العام، والتعليم الأفضل عربياً في العلوم والرياضيات". وكشف عن إنفاق الإمارات على البحث والتطوير في الجامعات تجاوز 8 مليارات درهم (2.1 مليار دولار) في 2020 فقط.

سلطنة عمان تتوقع عجزا بـ 5.7 مليارات دولار في 2021

أشار وزير المالية العماني سلطان بن سالم الحبسي، إلى أنّ "سلطنة عمان استحدثت بندا جديدا في ميزانية 2021 تحت مسمّى "مخصص سداد الديون" بمبلغ 150 مليون ريال عماني (389.62 مليون دولار) لسد جزء من أقساط القروض المستقبلية"، موضحا أنّه "من المخطط أن يرتفع هذا المخصص خلال الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) ليصل إلى 1.56 مليار دولار".

وفي سياق آخر، كشف الحبسي عن حل سلطنة عُمان "المجموعة العمانية للطيران" و "شركة ترانزوم"، حيث تقرر إعادة توزيع الشركات التابعة لها ومهامها على الطيران العماني والشركة العمانية لإدارة المطارات، وذلك في إطار دور جهاز الاستثمار العماني لإعادة هيكلة الشركات الحكومية وترشيد الإنفاق.

في الموازاة، تتوقع سلطنة عُمان أن يبلغ عجز موازنة العام الحالي 2021، بنحو 2.2 مليار ريال (5.7 مليارات دولار)، في حين

تخطط السلطنة للاقتراض من الأسواق المحلية والعالمية للمساهمة في سد الفجوة. كما تهدف السلطنة إلى جمع نحو 1.6 مليار ريال عبر الاقتراض وسحب المبلغ المتبقي بقيمة 600 مليون ريال من احتياطاتها، وقد صادق السلطان هيثم بن طارق على مرسوم يوافق على الخطة المالية.

والموازنة مبنية على سعر نفط 45 دولاراً للبرميل، وتتوقع الحكومة إيرادات حكومية بقيمة 8.640 مليارات ريال هذا العام، أي بانخفاض 19 في المئة بالمقارنة مع إيرادات العام2020 المنصرم.

"موديز" تتوقع تعافيا للاقتصادات الخليج في 2024

توقعت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، أن تحتاج دول الخليج بين عامين إلى ثلاثة أعوام، لكي يصل الناتج الإجمالي الحقيقي إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، مبيّنة أن هذا التعافي سيكون طويل الأجل في الاقتصادات المتنوعة، إذ أن قطاعات مثل السياحة والنقل ستكون أبطأ في التعافي. ووفقا للوكالة ستؤدي الآثار الاقتصادية المستمرة للوباء، إلى عدم تعافي معدلات توظيف المواطنين قريبا نظرا للمستهدفات العالية للتوظيف في صناعات القطاع الخاص التي تضررت بشدة من الصدمة. وبحسب التقرير فإنّ دولة الكويت ستكون من أسرع الدول تعافيا، فيما ستكون دولة الإمارات العربية المتحدة آخر الدول تعافيا.

وتتوقع "موديز" ارتفاع ديون الحكومات الخليجية في المتوسط إلى 21 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2019 إلى 2021، مقارنة بـ 14 في المئة في المتوسط بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، ورغم ذلك، ستساهم الصناديق السيادية في تخفيف تأثير أعباء الديون المتزايدة على اقتصادات الخليج.

ولا تتوقع الوكالة أن تواصل دول الخليج ضخ حزم تحفيز العام الجاري، بعد أن وصل حجم الحزم التي قامت بضخها العام الماضي لمواجهة تداعيات كورونا ما يعادل أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين ستظل خدمة الدين دون 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الكويت والسعودية والإمارات. بينما سترتفع خدمة الدين في سلطنة عمان وستكون الأعلى خليجيا لتصعد إلى 4.3 في المئة العام الجاري، من 2.3 في المئة عام 2019.

اقتصاد قطر سينمو 3 في المئة في 2021

توقع بنك "ستاندرد تشارترد" العالمي، أن ينمو اقتصاد قطر بنسبة 3 في المئة خلال العام الجاري، بفضل التقارب الخليجي بعد القمة التي عقدت في محافظة العلا السعودية، والتي تمهّد لمصالحة تزيل آثار الأزمة التي استمرت نحو ثلاث سنوات. في حين كان البنك قد توقع أن ينمو اقتصاد قطر 2.1 في المئة قبل القمة الخليجية.

ومن المرتقب بحسب "ستاندر تشارترد" أن يعطي رفع القيود على التجارة والسفر لقطر دفعة للتعافي الحالي للتجارة والسياحة واللوجستيات. مبيّنا أنّ رفع القيود على التجارة والسفر لقطر سيسهم أيضا في تعافي التجارة في الإمارات، مفصحا عن أنّ من الفوائد الأخرى تحسّن السيولة في الخارج بدعم إلغاء المقاطعة، وحدوث تقارب بين السعر الفوري للعملة في داخل وخارج قطر.

ووفقا لـ "ستاندر تشارترد" قد يسهم تحسّن معنويات المستهلكين والمستثمرين وتراجع محتمل للمخاطر الجيوسياسية إيجابيا في النتائج الاقتصادية، لاسيما قبل أحداث مهمة مثل "معرض إكسبو" الذي تستضيفه دبي في أكتوبر (تشرين الأول) 2021 وبطولة كأس العالم لكرة القدم المقررة عام 2022 في الدوحة (قطر).

وتوقعات النمو المعدلة لبنك ستاندرد تشارترد، أعلى مما توقعته قطر في موازنة عام 2021 عند 2.2 في المئة. كما توقع صندوق النقد الدولي تعافياً تدريجياً لاقتصاد قطر خلال 2021، مرجحا نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.7 في المئة، مدعوما بتزايد إنتاج الغاز وانتعاش الطلب المحلي.

المغرب يتوقّع نمو الناتج المحلّي الإجمالي 0.5 في المئة

توقعت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.5 في المئة على أساس سنوي، خلال الربع الأول من 2021، بعد انكماش استمر أربعة فصول. مبيّنة أنّ توقعات نمو الاقتصاد المحلي مردها إلى النمو الزراعي 0.5 في المئة، يقابله انكماش في القطاعات غير الزراعية 0.5 في المئة.

وتوقعت ارتفاع الطلب المحلي بشكل طفيف خلال الربع الأول الجاري، حيث ستشهد نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك تحسنا، بالموازاة مع انتعاش مبيعات المواد الغذائية والمصنعة، في حين ستشهد نفقات النقل والمطاعم والترفيه بعض التحسن.

وبحسب تقرير المندوبية سيشهد الطلب الخارجي الموجّه للمغرب (الواردات) ارتفاعا يقدّر بنسبة 4.2 في المئة خلال الربع الأول 2021، على أساس سنوي.

ويناهز رصيد المغرب من النقد الأجنبي 33 مليار دولار، حيث سيغطي ذلك، أكثر من سبعة أشهر من واردات السلع والخدمات.

وتشير توقعات المندوبية إلى انكماش اقتصاد المغرب 5.5 في المئة، خلال الربع الأخير من العام الماضي، بينما أظهرت بيانات

سابقة انكماشا 7.2 في المئة خلال الربع الثالث من 2020.

ورغم تبني المغرب خطة للإنعاش الاقتصادي في حدود 13 مليار دولار، والمراهنة على إنعاش الاقتصاد بما له من تأثير على سوق العمل في العام الجديد، إلا أن بنك المغرب (البنك المركزي) يتوقّع أن يبقى ذلك رهينا بانجلاء حالة عدم اليقين التي تتعلق بالتلقيح بالمغرب ولدى شركائه، خاصة الأوروبيين منهم.

"بلومبرغ": انكماش الناتج المحلّي في لبنان 26 في المئة في 2020

كشفت وكالة "بلومبرغ" عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 25.9 في المئة خلال العام 2020 المنصرم، مقارنة بتوقّع سابق بانكماش بنسبة 17.8 في المئة في مسح أيلول 2020.

وبحسب الوكالة سيسجّل النشاط الاقتصادي في لبنان ركودًا في العام 2021، مقارنة بتوقع سابق بانكماش بنسبة 1.5 في المئة في مسح أيلول (سبتمبر) 2020.

وتراوحت التقديرات بين انكماش بنسبة 20.6 و35 في المئة، في حين أظهرت التوقعات تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة تتراوح بين 25 و27.2 في المئة. إضافة الى ذلك، فقد تراوحت توقّعات المحلّلين الفردية لنسبة النمو في العام 2021 بين 10%- و6,2%، في حين تمّ التوافق بالإجماع بين 62,5% من المشاركين في المسح على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان سيتراوح بين صفر بالمئة و6,2% في هذا العام. و

وأظهرت نتيجة المسح إلى توقعات ببلوغ متوسط (median) انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان نسبة 25% هذا العام، مقارنة بمتوسط انكماش سابق بلغ 15% في مسح أيلول 2020، ومتوسط نمو نسبته 1% في العام 2021. وتستند نتائج المسح على آراء تسعة خبراء ومحلّلين اقتصاديين مستقرّين في لبنان وخارجه. وقد أجرت وكالة بلومبرغ هذا الاستطلاع خلال شهر كانون الأول 2020.

السياحة العالمية خسرت 1300 مليار دولار في 2020

كشفت منظمة السياحة العالمية التابعة لوكالة الامم المتحدة، عن خسارة قطاع السياحة العالمي 1300 مليار دولار في 2020 جراء القيود على التنقل بسبب جائحة فيروس كورونا. ويمثل هذا الرقم خسائر أكبر بـ11 مرة من تلك المسجلة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009 وتترجم تراجع تدفق السياح في العالم بنسبة 74 في المئة مقارنة مع العام 2019.

وبحسب المنظمة كانت سنة 2020 أسوأ سنة في تاريخ السياحة مع تراجع عدد السياح في العالم بمليار شخص مقارنة مع 2019. علما أنه خلال الأزمة المالية العالمية في 2009-2008 تراجع عدد الزوار بنسبة 4 في المئة فقط. وكشفت المنظمة عن أنه باتت 100 إلى 120 مليون وظيفة مباشرة مهددة في السياحة العديد منها في الشركات الصغيرة والمتوسطة. متوقعة تراجع آفاق تحسن السياحة في العالم في 2021، مبينة أن السياحة العالمية ستحتاج لعامين ونصف إلى أربعة أعوام للعودة إلى مستويات 2019.

وفي هذا السياق أكد أمين عام منظمة السياحة العالمية زوراب بولوليكشفيلي، أن "الأزمة لن تنتهي قريبا"، مشيرا إلى "العمل على تنسيق ورقمنة تدابير الحد من المخاطر المرتبطة بكوفيد19-

لناحية السفر، خصوصا فحوص كشف الإصابة وتتبع المصابين وشهادات التطعيم أساسية للترويج لسفر آمن والتحضير لتعافي السياحة عندما تسمح الظروف بذلك".

وتعد آسيا-المحيط الهادىء المنطقة التي شهدت أكبر تراجع لعدد السياح في 2020 (84%- خلال عام) لأنها كانت أول من تضرر بالوباء ولا تزال حاليا تفرض القيود الأكثر صرامة على السفر. أما بالنسبة إلى أوروبا فالتراجع سجل 70% خلال عام لكن القارة شهدت أكبر تراجع من حيث الأرقام إذ فقدت 500 مليون زائر. وسجلت منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا تراجعا بنسبة 75% والأميركتان 69 في المئة.

ارتفاع الاصول الاحتياطية للسعودية في الخارج 1.35 في المئة

كشف البنك المركزي السعودي عن ارتفاع الأصول الاحتياطية للسعودية في الخارج بنسبة 1.35% بنهاية الربع الرابع من 2020، لتصل إلى نحو 1.701 تريليون ريال (453.6 مليار دولار)، مقارنة بنحو 1.678 تريليون ريال (447.6 مليار دولار) في الربع الثالث من 2020. وعلى أساس سنوي، تراجعت الأصول الاحتياطية الأجنبية بنسبة 9.2% في الربع الرابع من 2020، مقارنة بنحو 1.873 تريليون ريال (499.6 مليار دولار) في الربع المماثل من 2019.

وجاء ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية على أساس ربعي بفضل زيادة استثمارات الأوراق المالية في الخارج بنسبة 5.2% لتصل إلى 1.109 تريليون ريال (295.73 مليار دولار) بنهاية الربع الرابع من 2020، مقارنة بنحو 1.054 تريليون ريال (281.02 مليار دولار) بنهاية الربع الثالث من 2019.

وتستحوذ استثمارات الأوراق المالية على النصيب الأكبر من

الاحتياطيات بنسبة 65.2%. وبنهاية ديسمبر (كانون الاول) الماضي، تراجعت الأصول الاحتياطية الأجنبية للسعودية بنسبة 0.72% إلى 1.702 تريليون ريال (453.6 مليار دولار)، مقارنة بنحو 1.714 تريليون ريال (456.96 مليار دولار) بنهاية نوفمبر (تشرين الاول) 2020.

الصقر: الكويت تولي اهتماما بالغا بتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الصين

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، محمد الصقر، أن الغرفة تولي اهتماماً بالغاً لتوطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة مع الصين، التي تحتل المرتبة الأولى كأفضل شريك تجاري للكويت، مشدداً على أنها مستعدة لتسخير كل إمكاناتها لتحقيق الأهداف المشتركة.

جاء ذلك خلال استقباله، السفير الصيني في الكويت لي مين غانغ، بحضور مدير عام الغرفة رباح الرباح، لمناقشة طبيعة التعاون الاقتصادي بين الكويت والصين، وبحث سبل إقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية المشتركة بين البلدين، وتشجيع إقامة الفعاليات الاقتصادية لتنمية العلاقات القائمة بينهما.

بدوره، أكد غانغ أن السفارة الصينية تسعى جاهدة إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين على جميع الصعد، والحث على استغلال الفرص الاستثمارية المتوافرة في كل منهما. ولفت إلى بذل المساعي لتذليل المعوقات أمام المستثمرين، وزيادة حركة التبادل التجاري وزيارات الوفود بين البلدين الصديقين، موضحاً أن الصين تتطلع للمضي قدماً في تنفيذ مشروع مدينة الحرير وتطوير

الجزر الكويتية، والذي يعتبر مشروعاً إستراتيجياً وتنموياً. وبيّن أنه سيقوم بدعوة مجتمع الأعمال الكويتي خلال هذا العام، للمشاركة بالفعاليات الاقتصادية في الصين، بهدف مناقشة فرص التعاون الاستثماري المتاحة في القطاعات المختلفة، معبراً عن ارتياحه لافتتاح قنصلية كويتية في مدينة شنغهاي قبل عام تقريباً، والتي تعد لبنة جديدة من لبنات التعاون السياسي والاقتصادي الكويتي والصيني، وافتتاح خط طيران مباشر بين الكويت ومدينة كوانزو، ما سيسهم في تيسير حركة المستثمرين بين البلدين الصديقين.

العالم خسر 255 مليون وظيفة في 2020 جرّاء "كورونا"

كشف التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، عن تسبب وباء كوفيد19- في "أضرار بالغة" في قطاع الوظائف مع خسارة ما يعادل 255 مليون وظيفة عام 2020.

ووفقا للتقرير تمت في عام 2020 خسارة 8,8 في المائة من ساعات العمل في العالم (مقارنة مع الفصل الرابع عام 2019) أي ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل، وهو ما يعني خسارة ساعات عمل أكثر بمعدل أربع مرات مقارنة مع فترة الأزمة المالية عام 2009.

وعلى هذا الصعيد، شدد رئيس منظمة العمل الدولية جاي رايدر على أن هذه أشد أزمة في عالم العمل منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات.

وأودى فيروس كورونا المستجد الذي انتشر في الصين قبل أكثر من عام بقليل، بحياة أكثر من 2,1 مليون شخص، وأصاب عشرات الملايين، ودمر الاقتصاد العالمي.

وكشفت منظمة العمل عن أن حوالي نصف ساعات العمل الضائعة

تم حسابها من ساعات العمل المخفضة لمن بقوا في العمل. مبينة أن العالم شهد أيضا مستويات غير مسبوقة من فقدان الوظائف العام الماضي.

وأدى هذا إلى ارتفاع البطالة العالمية بنسبة 1,1 في المائة بحسب الأرقام الرسمية، أو 33 مليون شخص، لتصل إلى إجمالي 220 مليونا، ما جعل معدل البطالة العالمي 6.5 في المائة العام الماضي.

انخفاض العجز التجاري الاردني 17.8 في المئة

أظهر تقرير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية الشهري للتجارة الخارجية، عن بلوغ العجز في الميزان التجاري، الذي يمثل الفرق بين قيمة المستوردات وقيمة الصادرات الكلية، 5.888 مليارات دينار، وبذلك يكون العجز قد انخفض خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020 بنسبة 17.8% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

ووفقا للتقرير فقد انخفضت واردات الاردن من النفط الخام ومشتقاته بنسبة 48.5%، حتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019. وقد بلغت قيمة الواردات 1.116 مليار دينار (1.56 مليار دولار تقريبا) مقارنة مع 2 2.166 مليار دينار خلال الفترة من العام 2019.

وبلغت قيمة الصادرات الكلية الأردنية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020 نحو 5.07 مليارات دينار بانخفاض نسبته 5.2% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. في حين بلغت قيمة

المستوردات 10.958 مليارات دينار أي بانخفاض نسبته 12.4% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 46.3% خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2020، في حين بلغت نسبة التغطية 42.8% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 أي بارتفاع مقداره 3.5 نقطة مئوية.

انخفاض الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر 42 في المئة في 2020

أظهر تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" عن انهيار الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020، منخفضا بنسبة 42 في المئة إلى ما يقدر بـ 859 مليار دولار من 1.5 تريليون دولار في عام 2019. في حين أنهى العام الماضي بزيادة 30 في المئة عن أدنى مستوى له بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2009 ووصل إلى مستويات التسعينيات.

وبحسب "أونكتاد" تركز الانخفاض في البلدان المتقدمة، إذ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 69 في المئة إلى ما يقدر بنحو 229 مليار دولار، حيث جفت التدفقات إلى أوروبا تماماً وسجلت صافي تدفقات خارج بنحو 4 مليارات دولار، كما شهدت تسجيل تدفقات سالبة في العديد من البلدان، كما تم تسجيل انخفاض حاد في الولايات المتحدة بلغ 49 في المئة حيث بلغت قيمته 134 مليار دولار.

وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل نسبي في الاقتصادات الناشئة بنسبة 12 في المئة إلى ما يقدر بنحو 616 مليار دولار، فيما بلغت حصة الاقتصادات الناشئة في الاستثمار الأجنبي

المباشر العالمي 72 في المئة وهي أعلى حصة مسجلة. وتصدرت الصين ترتيب أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر.

وكان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر المناطق النامية متفاوتاً، إذ بلغ 37 في المئة في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 18 في المئة في إفريقيا و 4 في المئة في البلدان النامية في آسيا. وكانت شرق آسيا أكبر منطقة مضيفة، حيث استحوذت على ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 77 في المئة إلى 13 مليار دولار.

وبالنظر إلى المستقبل، فمن المتوقع بحسب التقرير أن يظل اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً في عام 2021.

صندوق النقد يتوقع نموا 3.8 في المئة للاقتصاد التونسي

توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي لتونس 3.8 في المئة هذا العام، مقارنة بانكماش قياسي قدره 8.2 في المئة في 2020.

وحث صندوق النقد الدولي تونس على ضبط كتلة الأجور والدعم المخصص للطاقة والتحويلات إلى الشركات العامة، محذرا من أن العجز في الميزانية قد يرتفع الى أكثر من تسعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حال غياب هذه الإجراءات.

وتعاني المالية العامة التونسية من وضع صعب للغاية، حيث بلغ العجز المالي 11.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو الأعلى منذ ما يقرب من أربعة عقود.

وتهدف ميزانية 2021 إلى خفض العجز المالي إلى 6.6 في المئة، لكن بحسب صندوق النقد الدولي هناك حاجة إلى إجراءات محددة لدعم هذا الهدف.

وتضاعفت فاتورة الأجور في تونس إلى نحو 20 مليار دينار (7.45 مليارات دولار) في 2021 من 7.6 مليار في 2010، كما وصلت نفقات الدعم إلى 3.4 مليارات دينار، منها 2.4 مليار دينار لدعم الغذاء و401 مليون دينار لدعم المحروقات (الوقود) و600 مليون دينار لدعم النقل، وفق موازنة 2021.

وكان البنك المركزي التونسي قد وافق في ديسمبر /كانون الأول على شراء سندات خزانة بقيمة 2.8 مليار دولار لتمويل العجز المالي القياسي في موازنة 2020 بعد أسابيع من الخلاف مع الحكومة.

توقعات بمواصلة الاقتصاد المصري نموه في 2021

أشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتورة هالة السعيد، إلى أن "ثقة العديد من المؤسسات الدولية بكفاءة أداء الاقتصاد المصري ترجع إلى ما استطاعت الدولة تحقيقه من استقرار بعد تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في 2016"، مؤكدة أن "الاقتصاد المصري استطاع مواجهة تداعيات أزمة COVID-19 نتيجة تلك الإصلاحات التي ساهمت في تعزيز قدرة الدولة على امتصاص آثار الفيروس الكارثية".

ولفتت السعيد إلى تحقيق مصر معدلات نمو متقدمة على مستوى العالم، وهو ما انعكس على إشادات تلك المؤسسات الدولية بالاقتصاد المصري؛ وتوقعات هذه المؤسسات بأن يستمر معدل النمو في مصر إيجابيًا رغم أزمة فيروس كورونا على خلاف كثير من الأسواق الناشئة.

وقالت: "لقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري إلى 2.8 في المئة خلال العام المالي الحالي مقابل 2 في المئة كانت متوقعة قبل ذلك، كما توقع أن يبلغ معدل النمو 5.5

في المئة العام المالي المقبل، ووفقًا لذلك تكون مصر بين الدول القليلة التي يفوق نموها 1.5 في المئة خلال 2020".

وأشاد صندوق النقد الدولي بالرد الاستباقي والهادف لمصر أمام التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، والذي ساعد مصر على تحقيق أداء أفضل، كما أشاد ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وبقاء الاحتياطي الأجنبي للبلاد عند مستويات جيدة.

طفرة في المشاريع الفندقية في المنطقة العربية

تخطط دول المنطقة العربية لتشييد 624 مشروعاً وأكثر من 187 ألف غرفة فندقية خلال الفترة بين 2021 و2024.

وبحسب بيانات صادرة عن منصة «Top Hotel Projects»، ستشهد المنطقة خلال العام الجاري افتتاح 250 مشروعاً فندقياً تشمل أكثر من 76 ألف غرفة، فيما تخطط لتنفيذ 165 مشروعاً آخر خلال 2022، و66 مشروعاً خلال 2023، و143 مشروعاً أيضاً بحلول 2024.

ووفقاً للبيانات، فإن 313 من هذه المشاريع سيكون عبارة عن فنادق 4 نجوم، بينما سيتم تصميم 311 الأخرى كفنادق 5 نجوم.

وبحسب البيانات ستكون دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط من حيث عدد الفنادق المفتتحة، مع تطلعها للانتهاء من تشييد 211 مشروعاً جديداً تشمل أكثر من 62 ألف غرفة، سيكون نصيب إمارة دبي منها 147 فندقاً بأكثر من 44 ألف غرفة، وسط سوق مزدحم بالفعل بعدد كبير من الفنادق.

ومن المتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية، افتتاح 168 عقاراً فندقياً جديداً يشمل أكثر من 73 ألف غرفة. ومما يثير الاهتمام أن كلاً من الرياض وجدة ومكة ستشهد نمواً سريعاً، إذ ستحظى هذه المدن بـ42 و40 و28 فندقاً جديداً، على التوالي، وذلك على الرغم من أن مكة تأتي في المرتبة الأولى من حيث المشاريع الضخمة.

في المقابل، يتوقع أن تشهد كل من قطر وسلطنة عُمان افتتاحات فندقية لـ49 و42 و33 مشروعاً، على التوالي.

السودان يقر أول موازنة بعد شطبه من قائمة الدول الراعية للإرهاب

أقرّ السودان، ميزانيته الأولى منذ شطبت واشنطن اسمه من قائمتها للدول الراعية للإرهاب، وقد أعطت الموازنة أولوية للمناطق التي مزّقتها أعمال العنف، بحسب ما أعلنت الحكومة. وكشف مجلس السيادة الانتقالي عن اجازة الاجتماع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء موازنة العام المالي الحالي 2021.

ولفتت في هذا الإطار وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي المكلّفة هبة علي إلى أن هذه أول موازنة تُعدّ بعد توقيع اتفاقية سلام السودان بجوبا، ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. مشيرة إلى أنه ستقوم وزارة المالية بالاستفادة الكاملة من كافة الفرص التي تمّت إتاحتها بعد رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بما في ذلك الانفتاح على النظام المالي الدولي، توقعات الاستثمارات الأجنبية، وجميع الاتفاقيات الناتجة عن ذلك".

وتعمل الحكومة التي تشكّلت في آب/أغسطس 2019 بموجب اتفاق تمّ التوصل إليه بين الجيش وقادة الحركة الاحتجاجية على إعادة بناء الاقتصاد الذي قوّضته عقود من العقوبات الأميركية المشدّدة والنزاعات الداخلية. وفي كانون الأول/ديسمبر الفائت،

شطبت الولايات المتحدة اسم السودان من قائمتها للدول الداعمة للإرهاب، لتزيل بذلك العقوبات والعقبات التي كانت تعترض الاستثمارات الدولية في هذا البلد.

وتأمل السلطات السودانية بشكل خاص بأن تتمكن من أن تخفّض معدّل التضخّم من أكثر من 250 في المئة حالياً إلى 95 في المئة بحلول نهاية العام الجاري.

وخصصت الحكومة في الموازنة الجديدة 976 مليون دولار من نفقات الموازنة لتوطيد السلام وتنمية المناطق المهمّشة والمتضرّرة من النزاعات. كما خصّصت مبلغ 1,7 مليار دولار لتعزيز النظام الصحّي الهشّ في البلاد وتمكينه من التصدّي لجائحة كوفيد- 19.

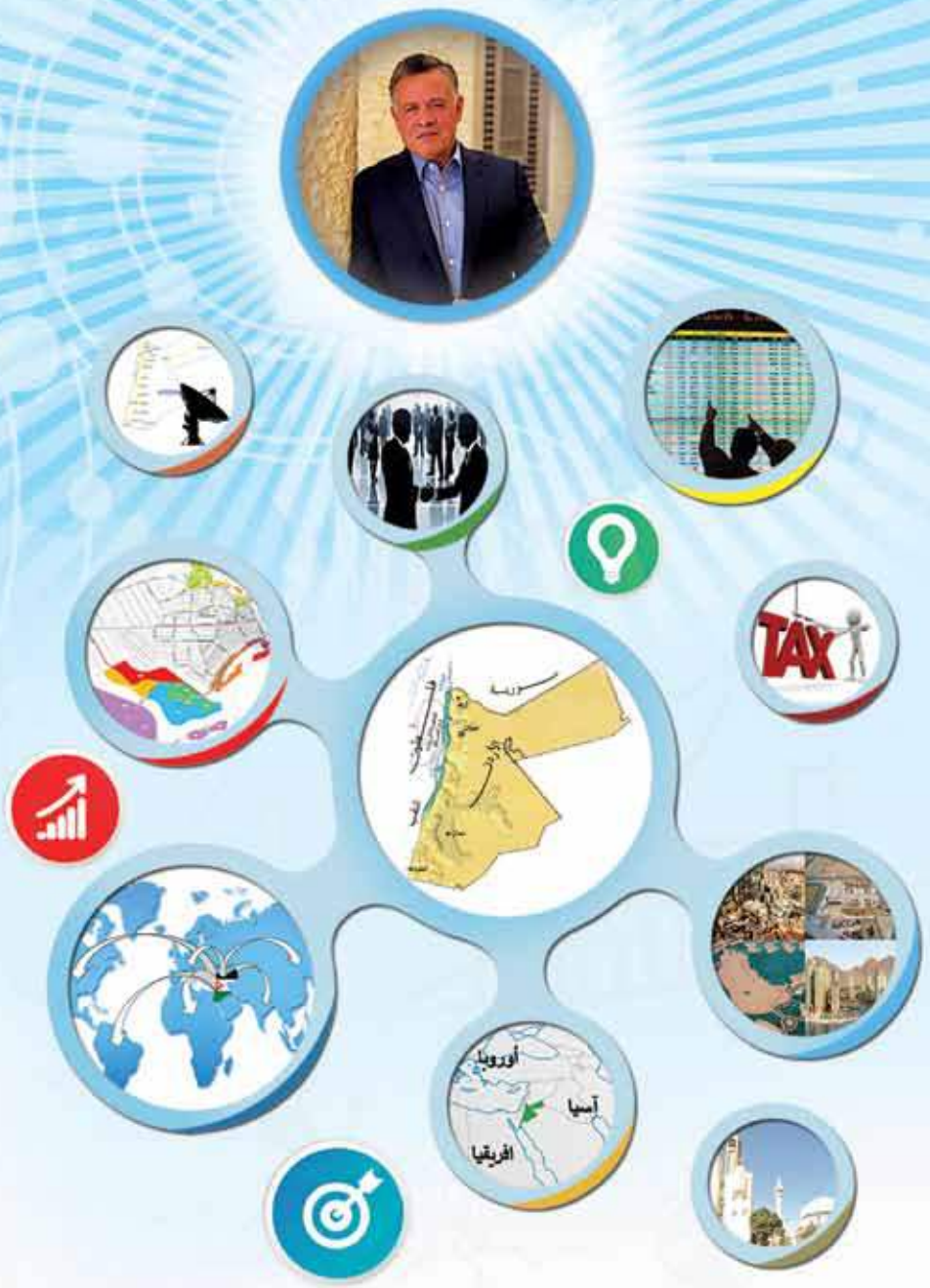

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

A RAce Between V Accines And the ViRus As RecoVeRies diVeRge

Report by: International Monetary Fund

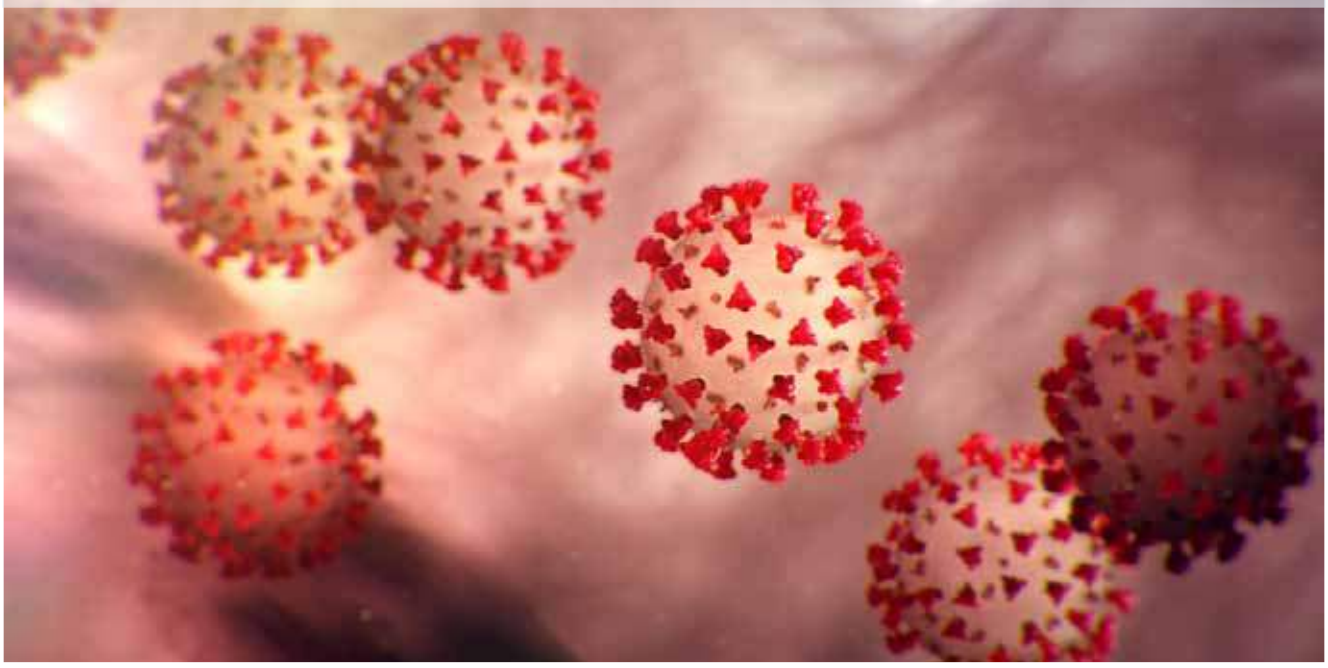

In just three months since we released our last forecast in October, recorded COVID-19 deaths have doubled to over 2 million, as new waves have lifted infections past previous peaks in many countries. In these same three months, multiple vaccines have seen unexpectedly strong success and some countries have started ambitious vaccination drives. Much now depends on the outcome of this race between a mutating virus and vaccines to end the pandemic, and on the ability of policies to provide effective support until that happens. There remains tremendous uncertainty and prospects vary greatly across countries.

In our latest World Economic Outlook forecast we project global growth for 2021 at 5.5 percent, 0.3 percentage point higher than our October forecast, moderating to 4.2 percent in 2022. The upgrade for 2021 reflects the positive effects of the onset of vaccinations in some countries, additional policy support at the end of 2020 in economies such as the United States and Japan and an expected increase in contact-intensive activities as the health crisis wanes. However, the positive effects are partially offset by a somewhat worse outlook for the very near term as measures to contain the spread of the virus dampen activity.

There is a great deal of uncertainty around this forecast. Greater success with vaccinations and therapeutics and additional policy support could improve outcomes, while slow vaccine rollout, virus mutations, and premature withdrawal of policy support can worsen outcomes. If downside risks were to materialize, a tightening of financial conditions could amplify the downturn at a time when public and corporate debt are at record highs worldwide.

INCOMPLETE RECOVERIES

The projected recovery in growth this year follows a severe collapse in 2020. Even though the estimated collapse (-3.5%) is somewhat less dire than we had previously projected (-4.4%) owing to stronger-than-expected growth in the second half of last year, it remains the worst peacetime global contraction since the Great Depression. Because of the partial nature of the rebound, over 150 economies are expected to have per-capita incomes below their 2019 levels in 2021. That number declines only modestly to around 110 economies in 2022. At $22 trillion, the projected cumulative output loss over 2020–2025 relative to the pre-pandemic projected levels remains substantial.

GREAT DIVERGENCE WITHIN AND ACROSS COUNTRIES

The strength of the projected recovery also varies significantly across countries, with large differences in projected output losses relative to the pre-COVID forecast. China returned to its pre-pandemic projected level in the fourth quarter of 2020, ahead of all large economies. The United States is projected to surpass its pre-COVID levels this year, well ahead of the euro area. With advanced economies generally expected to recover faster, progress made towards convergence over the last decade is at risk of reversing. Over 50 percent of emerging markets and developing economies that were converging towards advanced economies per capita income over the last decade are expected to diverge over the 2020–2022 period.

The faster recoveries in advanced economies are partly due to their more expansive policy support and quicker access to vaccines relative to many developing countries. Oil exporters and tourism-based economies face particularly difficult prospects given the subdued outlook for oil prices and expected slow normalization of cross-border travel.

Even within countries the burden of the crisis has fallen unevenly across groups and has increased inequality. Workers with less education, youth, women and those informally employed have suffered disproportionate income losses. Close to 90 million individuals are expected to enter extreme poverty over 2020–21, reversing the trends of the past two decades.

POLICIES TO STRENGTHEN THE RECOVERY AND MAKE IT INCLUSIVE, RESILIENT AND GREEN

If vaccines and therapies remain effective against new virus strains, we may be able to exit this crisis with less scarring than was feared and arrest the divergence in prospects across and within countries. However, that will require much more on the policy front.

Firstly, the international community must act swiftly to ensure rapid and broad global access to vaccinations and therapeutics, to correct the deep inequity in access that currently exists. This will require ramping up production and bolstering funding for the COVAX facility and for the logistics of vaccine delivery to poorer nations. The health and economic arguments for this are overwhelming. The new virus strains are a reminder that the pandemic is not over until it is over everywhere, and we estimate that faster progress on ending the health crisis will raise global income cumulatively by $9 trillion over 2020–25, with benefits for all countries, including around $4 trillion for advanced economies.

Secondly, targeted economic lifelines to households and firms should be maintained where the virus is surging to help maintain livelihoods and prevent bankruptcies of otherwise viable firms, enabling a faster rebound once constraints are lifted. In countries where fiscal space is limited, spending should be prioritized for health and transfers to the poor. Once infections are durably declining with broadening immunity to the virus, lifelines can be gradually rolled back by making their parameters less generous over time to incentivize labor mobility and reduce the risk of zombie firms that can impair productivity.

If policy space permits, resources freed up can be reallocated to support the recovery. Priority areas include education spending to remedy the setback to human capital accumulation, digitalization to boost productivity growth, and green investment to create jobs and accelerate the transition to a new climate economy. A synchronized green public investment push by the largest economies with fiscal space to do so can enhance the effectiveness of individual actions and boost cross-border spillovers through trade linkages.

Thirdly, financial stability should be ensured in these highly uncertain times. Monetary policy should remain accommodative to support the recovery where inflation is not at risk, with close attention paid to containing the risks that will likely emerge from historically low interest rates. When pandemic measures such as moratoria on loan payments are eventually withdrawn, there will likely be an increase in bankruptcies and non-performing loans that can push already fragile banking systems into distress. Countries should develop special out-of-court restructuring frameworks to expedite processing bankruptcies, so credit creation is not impaired. Fiscal spending and the output collapse have driven global sovereign debt levels to record highs. While low interest rates alongside the projected rebound in growth in 2021 will stabilize debt levels in many countries, all will benefit from a medium-term fiscal framework to ensure debt remains sustainable.

Lastly, the international community needs to do more to help poorer nations combat the crisis and not fall severely behind in attaining their sustainable development goals. The sharp easing of monetary policy by major central banks improved financing conditions for many in the developing world. However, there are others, more severely constrained, that will require further international support in the form of grants, concessional loans, and debt relief and in some cases outright debt restructuring under the new Common Framework agreed by the G-20.

Confronted with an unprecedented global challenge, the international community must act now to ensure the pandemic is beaten back everywhere, the divergence in prospects across and within countries is reversed, and the world builds forward to a more prosperous, green, and inclusive future.

Return to growth anticipated though outlook uncertain

Policy support and vaccines are expected to lift economic activity.

(world real GDP growth forecast; year-on-year percent change)

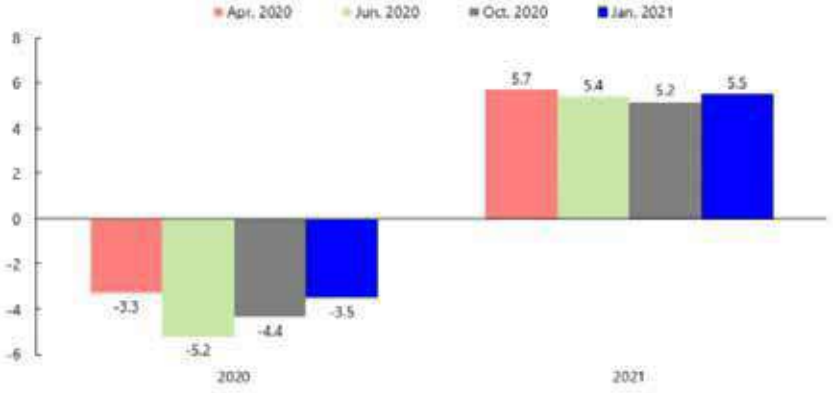

Sources: IMF, *World Economic Outlook*.

INTERNATIONAL MONETARY FUND

Fall in living standards

Over 150 economies are expected to have per-capita incomes below 2019 levels in 2021.

(number of economies with declining per capita real GDP relative to 2019; count)

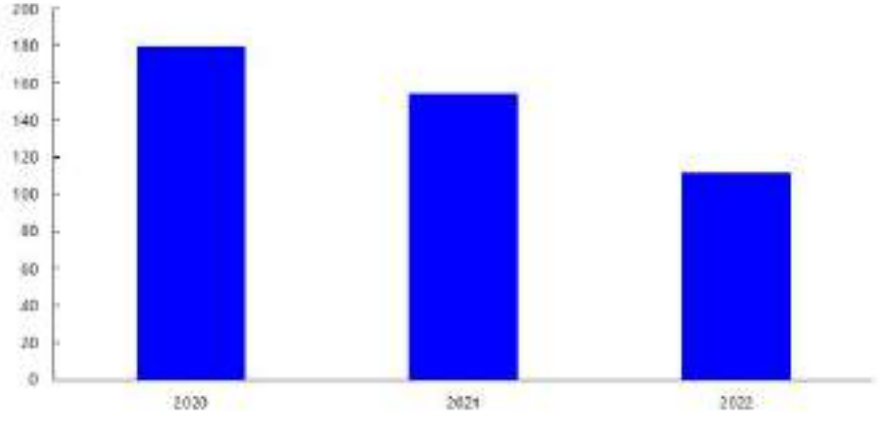

Sources: IMF, *World Economic Outlook*.

INTERNATIONAL MONETARY FUND

Country fortunes diverging

Projected GDP losses relative to pre-COVID forecast in emerging markets and developing economies exceed that of advanced economies.

(current projected 2022 level relative to pre-COVID forecast; percent difference)

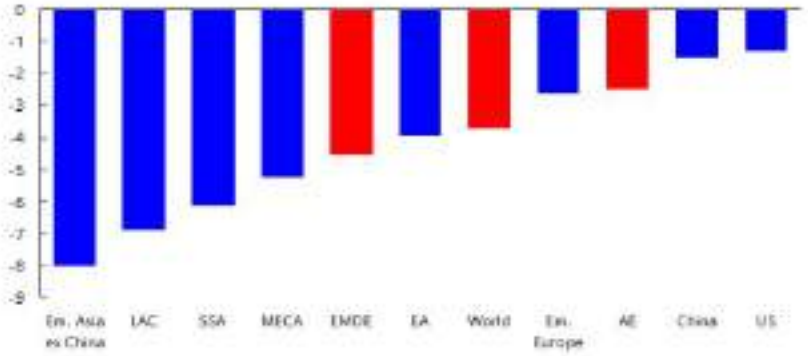

Sources: IMF, World Economic Outlook.
Note: AE = advanced economies; EA = euro area; Em. Asia ex China = emerging and developing Asia ex. China; Em. Eur. = emerging and developing Europe; EMDE = emerging market and developing economies; LAC = Latin America and the Caribbean; MECA = Middle East and Central Asia; SSA = sub-Saharan Africa.

INTERNATIONAL MONETARY FUND

Impact on workers uneven

Workers with less education and youth have been disproportionately affected.

(unemployment rate change from latest quarterly data relative to average level during 2018-2019; percentage points)

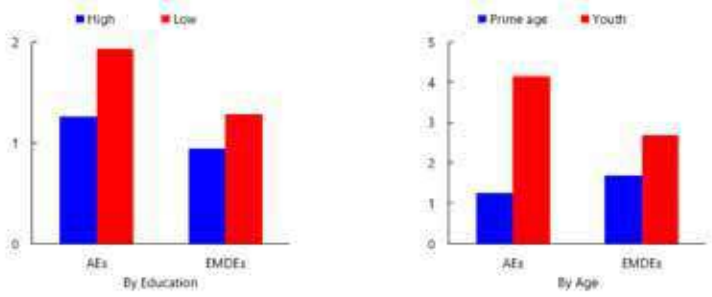

Sources: ILO; OECD; and IMF staff calculations.
Note: AE = advanced economies; EMDE = emerging market and developing economies. Data are from 2020:Q3 for AEs and 2020:Q2 for EMDEs (due to data availability). High education workers have tertiary education and above, while low education workers have secondary education and below. Youth are 15-24 years old and prime-age are 25-54 years-old. Average changes in unemployment calculated from the normalized time fixed effects from a regression of the variable on country and time fixed effects to account for sample coverage changes.

INTERNATIONAL MONETARY FUND

Latest World Economic Outlook Growth Projections

(real GDP, annual percent change)	ESTIMATE 2020	PROJECTIONS 2021	2022
World Output	**-3.5**	**5.5**	**4.2**
Advanced Economies	**-4.9**	**4.3**	**3.1**
United States	-3.4	5.1	2.5
Euro Area	-7.2	4.2	3.6
Germany	-5.4	3.5	3.1
France	-9.0	5.5	4.1
Italy	-9.2	3.0	3.6
Spain	-11.1	5.9	4.7
Japan	-5.1	3.1	2.4
United Kingdom	-10.0	4.5	5.0
Canada	-5.5	3.6	4.1
Other Advanced Economies	-2.5	3.6	3.1
Emerging Markets and Developing Economies	**-2.4**	**6.3**	**5.0**
Emerging and Developing Asia	-1.1	8.3	5.9
China	2.3	8.1	5.6
India	-8.0	11.5	6.8
ASEAN-5	-3.7	5.2	6.0
Emerging and Developing Europe	-2.8	4.0	3.9
Russia	-3.6	3.0	3.9
Latin America and the Caribbean	-7.4	4.1	2.9
Brazil	-4.5	3.6	2.6
Mexico	-8.5	4.3	2.5
Middle East and Central Asia	-3.2	3.0	4.2
Saudi Arabia	-3.9	2.6	4.0
Sub-Saharan Africa	-2.6	3.2	3.9
Nigeria	-3.2	1.5	2.5
South Africa	-7.5	2.8	1.4
Memorandum			
Low-Income Developing Countries	-0.8	5.1	5.5

Source: IMF, *World Economic Outlook Update*, January 2021

Note: For India, data and forecasts are presented on a fiscal year basis, with FY 2020/2021 starting in April 2020. India's growth projections are -7.6 percent in 2020 and 11.0 percent in 2021 based on calendar year.

INTERNATIONAL MONETARY FUND IMF.org

seminAR By the ARAB AustRAliAn chAmBeR on gulf-AustRAliAn RelA tions

AUSTRALIA ARAB CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY
غرفة التجارة والصناعة الاسترالية – العربية

With the recent normalisation of GCC relations between Qatar and the five other Gulf States - United Arab Emirates, Saudi Arabia, Oman, Kuwait and Bahrain, this very positive development for the region indicates that a resumption of free trade agreement (FTA) negotiations would be worthy consideration.

This is an especially topical discussion given the current trade climate with China along with the significant progress in Arab-Israel relations which also gives rise to the value of renewed trade negotiations with the region.

Hosted by Jessica Swann, AACCI National Secretariat and former ABC broadcaster, The Arab Australian Chamber organized a virtual seminar, on the reality of the Australian-Gulf relation "Australia-GCC FTA" that held on Thursday 11 February.

Overview:

AACCI plays an important role in strengthening Australian trade and investment relations in the MENA region. Whilst Australia navigates trade tensions with China, the MENA region in contrast, presents Australia with a

great opportunity to develop stronger trade ties. One of AACCI's key aims for 2021 is to focus on establishing new relationships and nurturing existing ones for the benefit of our members and the Australia – MENA trade and investment relationship more broadly.

It is also our aim to provide essential insights and support to the Australian Government through advocacy. In doing so, AACCI is supporting Australian interests and our members needs by expanding trade and economic relations. We value our members expertise and insights and therefore, together we can provide valuable input to government and build greater connectivity with the region.

Background:

Australia's FTA negotiations with the GCC commenced in July 2007. Four rounds of GCC-Australia FTA negotiations were held, with the last held in June 2009. Negotiations were subsequently put on hold while the GCC conducted a review of its FTA policies. No recommencement of negotiations has occurred, with no progress expected on an FTA while the intra-Gulf tensions, which commenced in June 2017, remained unresolved.

Terms of Reference for Discussion:

AACCI is in a strong position to provide our new Federal Trade Minister the Hon Dan Tehan with important trade and investment insights to support a resumption of Australia-GCC FTA talks. As such, we are keen to hear from our members on this, and specifically those who have faced or are facing barriers to the GCC market. This includes companies that are not exporting now but are intending to enter the market. Some examples of the common barriers historically, of which will inform the terms of reference for our focus group discussion are as follows:

- tariffs, eg duties imposed on items at borders which can add significant price point increases in the market

- food safety and animal/plant quarantine requirements

- technical barriers to trade such as regulations or officially endorsed standards, import licensing, customs or transparency problems

- restrictions on individuals for example difficulties with recognising qualifications or obtaining business visas, requirements to obtain local licenses

- financial or business restrictions for example restrictions on supplying services from Australia (including via internet), difficulties in competing with local firms who benefit from government preferences, potential of challenges in navigating complex local regulations

- restrictions on investors for example where there may have been or currently are requirements to operate in JVs with local partners

Given the national focus on diversification due to the China trade dispute and the importance of mitigating the fall out to the Australian economy, industry and exporters, we also welcome the experiences of our members who have been impacted by this and who are seeking ways to explore new MENA market opportunities.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262